



## ملفات

# الإقليم والعالم في ٢٠٢٢: سيناريوهات التهدئة والتصعيد

يناير 2022

مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية

Al-Ahram Center For Political And Strategic Studies

Website: <https://acpss.ahram.org.eg/>



رئيس مجلس الإدارة  
عبد المحسن سلامة

مدير المركز  
د. محمد فايز فرحات

رئيس تحرير الموقع الإلكتروني  
د. محمد عباس ناجي

مدير التحرير  
د. أميرة محمد عبد الحليم

المشاركون  
(بالترتيب الأبجدي)

أحمد كامل البحيري  
أمل مختار  
حسين سليمان  
صافيناز محمد أحمد  
عبير ياسين  
د. محمد عز العرب  
د. محمد فايز فرحات

الإخراج الفني  
مصطفى علوان

# 2022

## المحتويات

### الافتتاحية

- 4 د. محمد عباس ناجي \_\_\_\_\_  
مسارات التحولات الداخلية في المنطقة العربية
- 5 د. محمد عز العرب \_\_\_\_\_  
تطورات «محتلمة» في نمط التفاعل الأمريكي الإيراني ..  
العراق وسوريا نموذجاً
- 11 صافيناز محمد أحمد \_\_\_\_\_  
مستقبل القضية الفلسطينية
- 16 عبير ياسين \_\_\_\_\_  
محاور الجذب العربي لدول الأزمات في المشرق العربي (سوريا والعراق)
- 22 صافيناز محمد أحمد \_\_\_\_\_  
احتدام التنافس الأمريكي- الصيني
- 27 د. محمد فايز فرحات \_\_\_\_\_  
تحرّكات ومسارات محتلمة للتنظيمات الارهابية
- 33 أحمد كامل البحيري \_\_\_\_\_  
مستقبل اليمين المتطرف في أوروبا
- 38 أمل مختار \_\_\_\_\_  
تحديات معقدة للاقتصاد العالمي
- 44 حسين سليمان \_\_\_\_\_

## الافتتاحية

يبدو أن عام ٢٠٢٢ سوف يشهد استحقاقات عديدة على المستويات المختلفة، لاسيما الإقليمية والدولية. فعلى المستوى الإقليمي، تبدو الأزمات الرئيسية في الشرق الأوسط مقبلة على مرحلة جديدة تتراوح فيه أنماط التفاعلات بين التهدة والتصعيد، وذلك نتيجة المؤشرات العديدة التي برزت في النصف الثاني من عام ٢٠٢١، وتوحي بأن ثمة محاولات لتحسين العلاقات بين قوى رئيسية عديدة بالمنطقة، مع استمرار التصعيد والتوتر بين القوى المحلية التي تتأثر بتلك التفاعلات، نتيجة ارتباط معظمها بحسابات ومصالح هذه القوى. وتبدو هذه الانعكاسات جلية في حالات مثل سوريا والعراق واليمن وليبيا وتونس والسودان، حيث ما زالت الجهود التي تبذل للوصول إلى تسويات لأزماتها تواجه عقبات لا تبدو هينة.

ورغم أن القضية الفلسطينية بدأت تستعيد مكانتها من جديد كقضية رئيسية على المستوى العربي، خاصة بعد أن حظيت باهتمام خاص، على الصعيد الدولي أيضاً، فرضته الحرب التي دارت بين إسرائيل والفصائل الفلسطينية في مايو ٢٠٢١، فإنها ما زالت تواجه تحديات لا تبدو هينة، في ظل جمود عملية السلام بسبب سياسات حكومة نفتالي بينيت، والتركيز على ما يسمى بـ"السلام الاقتصادي مقابل التهدة" بدلاً من السلام مقابل تجميد الاستيطان وعمليات التهويد.

ومن دون شك، فإن استمرار تصاعد حدة تلك الأزمات يمثل بيئة مواتية للتنظيمات الإرهابية، لاسيما تنظيمي "داعش" و"القاعدة"، اللذين يجريان عملية إعادة هيكلة بناءً على المعطيات الجديدة التي فرضتها التطورات التي طرأت على خريطة التنظيمات الإرهابية خلال عام ٢٠٢١، لاسيما بعد الضربات القوية التي تعرض لها التنظيمان خلال هذا العام.

وعلى المستوى الدولي، يبدو أن التنافس سوف يتصاعد بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية خلال العام الجديد. كما أن الاقتصاد العالمي مرشح لمواجهة تحديات لا تبدو هينة خلال العام الجديد، وفي مقدمتها مخاطر الركود التضخمي، حيث أن تعافي النمو الذي حدث في العام المنصرم لم يقتصر على تعافي في التشغيل، بسبب استمرار الاعتماد على حزم التحفيز التي تقدمها الحكومات، وهو ما يعني أن التعرض لركود مبكر سيؤدي بدوره إلى تقليص احتمالات تعافي التشغيل وعودته إلى مستويات ما قبل الأزمة التي فرضها انتشار وباء "كوفيد-١٩".

ووسط هذه البيئة الإقليمية والدولية التي يمكن أن تفرض ضغوطاً سياسية واقتصادية واجتماعية، ما زال تأثير خطابات اليمين المتطرف قائماً بقوة رغم التراجع الملحوظ في شعبيتها على المستوى السياسي، وهو ما سيكون له دور، في الغالب، في إنتاج نمط جديد من "الإرهابيين" الذين ينتمون إلى اليمين المتطرف، ويمارسون ما يسمى بـ"الإرهاب الأبيض".

د. محمد عباس ناجي



## مسارات التحولات الداخلية في المنطقة العربية

**د. محمد عز العرب**

رئيس وحدة الدراسات العربية والإقليمية – مركز الأهرام للدراسات  
السياسية والاستراتيجية

كما يرجح استمرار أزمة الانتقال السياسي في تونس خلال عام ٢٠٢٢ رغم طرح الرئيس التونسي قيس سعيد، في ١٣ ديسمبر ٢٠٢١، خريطة طريق للخروج من التدابير الاستثنائية التي تم فرضها منتصف العام الفائت بحيث يتم مواصلة تجميد أو تعليق عمل مجلس نواب الشعب (البرلمان) حتى تنظيم انتخابات جديدة في البلاد، وإجراء حوار وطني بدءاً من يناير ٢٠٢٢ عبر المنصات الإعلامية بعد استشارة شعبية على أن تنتهي هذه المرحلة في ٢٠ مارس القادم، بحيث ستولى لجنة تأليف مختلف المقترحات، وأيضاً إجراء استفتاء شعبي على مشروعات الإصلاحات الدستورية بما فيها قانون الانتخابات في ٢٥ يوليو القادم، وإجراء انتخابات تشريعية مبكرة في ١٧ ديسمبر ٢٠٢٢، على نحو يتزامن مع الذكرى السنوية للثورة التونسية. وسيواصل الجدل الواسع ما بين مؤيد لهذه القرارات ومعارض لها.

كما أن هناك حالات أخرى يتعثر فيها الانتقال السياسي في المنطقة العربية نتيجة الخلاف بين الحكومة والحراك الشعبي بشأن قضايا جوهرية ولاسيما إحداث تغيير في هيكل النظام السياسي. فعلى الرغم من الاستقرار النسبي الذي تتمتع به الجزائر في مرحلة ما بعد مجيئ الرئيس عبدالمجيد تبون إلى السلطة في ديسمبر ٢٠١٩، لازالت هناك أصوات داخل الحراك الشعبي تطالب بالدخول في ترتيبات مرحلة انتقالية وحوار وطني مختلف، مع الأخذ في الاعتبار حالة الخفوت التي يمر بها الحراك نتيجة الانقسام داخل صفوفه تجاه تفاعلات المرحلة الحالية من ناحية واستخدام النهج الأمني في ملاحقة رموزه وعناصره من ناحية أخرى وتداعيات مرحلة ما بعد انتشار كوفيد-١٩ التي دعمت خيار التباعد الاجتماعي تلافياً لتمدد الوباء ومتحوراته المختلفة من ناحية ثالثة.

وفي سياق آخر، قد يستمر في الثلث الأول من عام ٢٠٢٢ تعثر ليس عملية الانتقال بل جهود التغيير في هيكل السلطة بعد إجراء الانتخابات البرلمانية العراقية في ١٠ أكتوبر ٢٠٢١ وعدم قبول نتائجها التي تمثل في شغل التيار الصدري المرتبة الأولى من جانب الإطار

تعكف مراكز الأبحاث ووسائل الإعلام في العالم ككل في نهاية كل عام على إصدار توقعات بشأن ملامح التحولات التي تحدث في مناطق جغرافية مختلفة، سواء داخلياً أو خارجياً، وفي قطاعات متنوعة كالأمن والدبلوماسية والاقتصاد والتكنولوجيا، بهدف توفير مداخل لصانع القرار يمكن التعامل معها بشكل استباقي، سواء كفرصة أو كتهديد، بما يؤدي إلى تحقيق المصلحة الوطنية. وتعد المنطقة العربية واحدة من أبرز المناطق الجغرافية التي تؤثر على مصالح مصر، مما يستلزم الإحاطة بما يجري في تلك المنطقة وتأثيراته الانتشارية وفقاً لنظرية «الدومينو». وفي هذا السياق، يمكن رصد وتحليل المسارات الحاكمة للتحولات الداخلية في المنطقة العربية عام ٢٠٢٢، على النحو التالي:

١- التعقيدات المتواصلة للمراحل الانتقالية المتعثرة: تواجه بعض الدول العربية خلال عام ٢٠٢٢، وتحديدًا التي مرت بانتقال سياسي، تحديات ضاغطة على الأمن والاستقرار الداخلي والاقتصاد الوطني والتوافق المجتمعي، فيما يطلق عليه في الأدبيات «المتاهة الانتقالية» أو «دراما الانتقال» لأنها تشبه الدراما في مساراتها التي يغلب عليها الغموض وعدم اليقين، وتضغط على كل الأطراف سواء المنخرطة في ترتيبات الانتقال أو المستبعدة منه. ولعل ذلك ينطبق بدرجات مختلفة على كل من السودان وتونس والجزائر. فالسودان، على سبيل المثال، سوف تشهد استمرار التباينات بين المكون العسكري والمكون المدني وهما شركاء السلطة في المرحلة الحالية، وهو ما يفسر استمرار عدم الاتفاق على ملامح تشكيل الحكومة الجديدة برئاسة عبدالله حمدوك حتى نهاية ديسمبر ٢٠٢١، فضلاً عن التظاهرات والاحتجاجات شبه اليومية، وتعثر توحيد قوى الحرية والتغيير الحاضنة السياسية للحكومة الانتقالية ومعضلة إصلاح الأجهزة الأمنية وصعوبة إدماج الحركات المسلحة في ترتيبات الانتقال وتعدد مشكلة «الشرق» وتزايد الاشتباكات القبلية في غرب دارفور.

يعدد خسائر اليمن في حال استمرار الصراع بحلول عام ٢٠٢٢، وتمثل تلك الخسائر في خسائر مالية تقدر بحوالي ١٢٦ مليار دولار، وخسائر بشرية تقدر بحوالي ٣٧٧ ألف شخص بسبب استمرار الصراع على مدى سبع سنوات، ولا توجد مؤشرات توحى بإنهاء الحوثيين بل قدرتهم على توجيه ضربات بالطائرات المسيرة لأهداف سعودية، ليست في الأطراف بل في العمق.

كما أن إيران تدفع الحوثيين لاستمرار تهديداتهم للسعودية لتكون ورقة ضغط في مسار التفاوض مع القوى الدولية المعنية بالملف الإيراني في الإقليم من ناحية وكذلك خلال المحادثات الاستكشافية بين إيران والسعودية حيث تسعى الأخيرة إلى إيجاد مخرج لحرب اليمن. علاوة على ذلك، تراجع الاهتمام الأمريكي بإيجاد تسوية لهذا الصراع مقارنة بما كان عليه الوضع خلال الثلث الأول من عام ٢٠٢١، بل بدأ الحديث في الدوائر الأمريكية عن توفير المساعدات الإغاثية الإنسانية، والبناء على الجهود السياسية المبذولة من قبل المبعوثين السابقين دون بلورة استراتيجية محددة يقودها المبعوث الأممي.

أما فيما يخص الصراع السوري، فقد دخل مرحلة الجمود في عام ٢٠٢١ ويتوقع استمرارها خلال تفاعلات عام ٢٠٢٢ لاسيما في ظل غياب مواجهات مشتعلة بين قوات الجيش النظامي السوري والمعارضة المسلحة، بعد نجاح قوات النظام في استعادة الأراضي التي كانت بحوزة المعارضة، وتصوير بعض الجماعات المنضوية تحت المعارضة بأنها «تنظيمات إرهابية». فضلاً عن التوازنات الإقليمية والدولية التي راعت مصالح تركيا وإيران وموسكو، ومجملها أطراف غير عربية على نحو يعزز من ظاهرة آخذة في التصاعد وهي «السيادة غير العربية في المنطقة العربية».

فترتيا ستظل في عام ٢٠٢٢ محتفظة بنقاط عسكرية أمنية في الشمال السوري، وهو ما يتفق مع مصالح روسيا في منع تجزئة وتقسيم الدولة السورية من ناحية، وتحقيق مصلحة لتركيا في مواجهة مباشرة مع الأكراد من ناحية

التنسيقي (الذي يجمع القوى الشيعية الرئيسية ويضم رئيس ائتلاف دولة القانون نوري المالكي، ورئيس تحالف الفتح هادي العامري، ورئيس تحالف النصر حيدر العبادي، والأمين العام لعصائب أهل الحق قيس الخزعلي، ورئيس العقد الوطني فالح الفياض، ورئيس تحالف قوى الدولة الوطنية عمار الحكيم) وعدم التوصل لمخرج بشأن ذلك وحل إشكاليات تشكيل الحكومة العراقية المقبلة وبشكل خاص مواصفات رئيس الوزراء المقبل بغض النظر عن هويته. وقد يؤثر ذلك على أداء الحكومة العراقية في التعامل مع الملفات الضاغطة مثل انتشار الأسلحة الصغيرة والمتوسطة في عدد من المحافظات العراقية وسطوة الميليشيات المسلحة ومواجهة الموجة الحالية من كوفيد-١٩.

٢- التسويات المؤجلة للصراعات المسلحة الممتدة: تشير تفاعلات نهاية عام ٢٠٢١ إلى أنه لا يوجد في الأفق ما يرجح تسوية متدرجة لمروحة الصراعات المشتعلة في الإقليم على مدى العشرية الماضية، بل قد تزداد اشتعالاً في بعض البؤر. فبالنسبة للصراع الليبي، لا يوجد يقين بشأن الغموض الخاص بمسار العملية الانتخابية، الرئاسية والبرلمانية، الأمر الذي يعيق أية محاولات لترتيب مؤسسات الدولة المتصدعة. ومن ثم، يسود توقع في الكثير من التحليلات بأن عام ٢٠٢٢ سوف يشهد تنازلاً حول شرعية الحكومة القائمة في مرحلة ما بعد التاجيل، وتعثر توحيد المؤسسة العسكرية الليبية، وتصاعد المطالب الاحتجاجية في الجنوب الليبي، وتزايد التنافر المناطقي في الغرب الليبي فضلاً عن قوة الميليشيات المسلحة.

وكذلك الحال بالنسبة للصراع في اليمن، من المتعذر تسويته خلال عام ٢٠٢٢، نظراً لتوافر السياقات المحفزة واستفادة أطراف متعددة من استمراره في الوقت الذي تلحق خسائر متصاعدة باليمن بحيث صدر تقرير عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة بعنوان «تأثير الحرب والنزاع في اليمن» أعده مركز فريدريك باردي في جامعة دنفر الأمريكية في الثلث الأخير من نوفمبر ٢٠٢١، إذ

والتنمية»، المعبر عن تيار الإسلام السياسي في المغرب، لهزيمة كبيرة في الانتخابات التشريعية التي جرت في ٨ سبتمبر ٢٠٢١، حيث حصل الحزب على ١٣ مقعد بعدما كان حاصلاً على ١٢٥ في الانتخابات السابقة عام ٢٠١٦، بحيث صار الحزب في موقع المعارضة بعد أن كان في مقعد الحكم لسنوات بعد الحراك الثوري في نهاية عام ٢٠١٠. ويبقى عام ٢٠٢٢ كاشفاً عن مدى قدرة حزب «العدالة والبناء» على تحقيق مكاسب في الانتخابات الليبية البرلمانية.

ومن ثم، يمكن القول إن معظم أحزاب وتنظيمات الإسلام السياسي من المغرب إلى البحرين سوف يستمر تراجعها وانتهاء مفعول خطاب مظلوميتها في عام ٢٠٢٢ من خلال رفض شعبي متزايد وليس عبر تضيق أمني كما كان يحدث في حقبة ما قبل حراك ٢٠١١، بما يشير إلى أن نافذة الفرص السياسية المتاحة لهم تقل إلى حد كبير.

٤- المشروعات الداعمة لبنى الدولة الوطنية: سوف تسعى بعض القوى العربية الرئيسية، مثل مصر والسعودية والإمارات والأردن والعراق، خلال عام ٢٠٢٢، إلى إعطاء أهمية مركزية لدعم بقاء وتقوية أداء أجهزة ومؤسسات الدولة الوطنية، وسلامتها الإقليمية، وتمكينها من بسط سيادتها وسيطرتها على كامل أراضيها، وإصلاحها وإعادة بناء بعضها على أسس جديدة، وإعادة إعمار البنى التحتية التي تم تدميرها خلال الصراعات المسلحة أو مواجهة التنظيمات الإرهابية، وتعزيز قدرات الدول للتعامل مع التهديدات القائمة والمخاطر المحتملة، لاسيما أن هناك مشروعاً بديلاً موازياً، وهو «الكيانات المسلحة ما دون الدولة»، التي تعبر عنه الميليشيات المسلحة والكتائب المناطقية والتنظيمات الإرهابية من خلال تسليحها وفقاً لأحدث التجهيزات العسكرية وسيطرتها على مناطق جغرافية محددة وامتلاكها موارد مالية واستنادها لشبكة من العلاقات الخارجية.

ثانية. كما أن إيران ستواصل تعزيز تغلغلها، على المستوى العسكري والاقتصادي والثقافي في الداخل السوري، وإن كان أحد أنماط التحول هو الاتجاه شمالاً كخيار بديل لتراجع النفوذ في الجنوب السوري. في حين أن موسكو ستظل الطرف المركزي في تفاعلات الأزمة السورية عبر الدفع بآليات العملية السياسية، من خلال آلية مباحثات «اللجنة الدستورية» المعنية بصياغة تعديلات دستورية شاملة، وعبر آلية «التسويات الإقليمية» لبؤر الصراع التي لازالت المواجهات فيها مفتوحة بين النظام والمعارضة؛ والتي يعد من أبرزها ملفي درعا وإدلب.

وفي سياقات كذلك، لا يتوقع أن تحدث تحولات في مسار التسوية السلمية للصراعات المسلحة في ليبيا واليمن وسوريا، بل يغلب عليها المرواحة بين الاشتعال في ليبيا والجمود في سوريا والمزج بين التصعيد والتهدة في اليمن. فالتسوية مؤجلة إلى حد كبير في عام ٢٠٢٢، ما لم تحدث تحولات انقلابية غير متوقعة.

٣- التعثرات المستمرة لحركات الإسلام السياسي رغم محاولات البقاء: من المرجح أن تتواصل الأزمات التي تواجهها قوى الإسلام السياسي بالمنطقة خلال عام ٢٠٢٢، وهو ما يمثل امتداداً لما حدث في عام ٢٠٢١، إذ يستمر تلاحق الأزمات وتصاعد الخلافات بين أعضاء جماعة الإخوان المسلمين حول كيفية إدارة الجماعة، بعد انتهاء تجربة الجماعة في مصر بعد ثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣، كما تزايدت التعقيدات التي تواجهها الجماعة بعد التحولات الأخيرة في السياسة الخارجية التركية، والسعى إلى تقليل التوترات مع دول الإقليم. هذا فضلاً عن المصالحة بين دول الرباعية وقطر في سياق «اتفاق العلاء» مما قلل من التعويل على الدعم والرعاية القطرية لهم مقارنة بفترات سابقة.

وكذلك الحال، تواجه حركة «النهضة» مأزقاً بعد القرارات الاستثنائية التي اتخذها الرئيس قيس سعيد لتصحيح المسار الانتقالي في تونس، الذي يعود إلى النظام الهجين. يضاف إلى ذلك تعرض حزب «العدالة



أ- التأثيرات المتصاعدة للصراعات الداخلية العربية: والتي صارت لها أبعاد إقليمية واضحة. فالصراعات التي تشهدها كل من ليبيا واليمن ليست بين أطراف محلية، وهو ما يفسر أن تهديتها أو تسويتها مرهونة في المقام الأول بتوافقات إقليمية لاسيما أنه لم يستطع أي طرف حسم الصراع لصالحه على مدى السنوات الماضية. وبناءً عليه، لا يتوقع تهدة الصراع اليمني إلا عبر توافق سعودي- إيراني، كما أنه لا يمكن تهدة الصراع الليبي إلا بتوافق مصري- تركي. وفي هذا الإطار، يمكن تقاسم الفرص والأعباء فيما يخص ترتيبات «اليوم التالي» لوقف إطلاق النار، ويأتي في مقدمتها إعادة الإعمار للبنية التحتية المدمرة من ناحية، وبدء مرحلة جديدة من البناء والتنمية والمصالحة من ناحية أخرى، وهو ما ينطبق على مصر وتركيا في رؤيتهما لمرحلة ما بعد سكوت المدافع في ليبيا، بل وربما قبلها حيث تسعى الدولتان إلى التفاهم المشترك فيما يتعلق بعقود الإعمار.

ب- الاستقطابات الحادة بين المحاور الإقليمية: والتي يمثلها المحور المصري- السعودي- الإماراتي- البحريني في مواجهة المحور القطري- التركي، وكذلك المحور السعودي- البحريني في مواجهة المحور الإيراني ووكلائه من الميليشيات المسلحة في الإقليم مثل «الحوثيين» في اليمن و«حزب الله» في لبنان والميليشيات الشيعية في سوريا و«الحشد الشعبي» في العراق. وتشير خبرة السنوات العشر الماضية إلى أن تنافس المحاور أسهم في المزيد من عدم الاستقرار الإقليمي. وقد تبين أن الجمود أصاب تلك المحاور لاسيما في ظل عدم تحقيقها لأي من مصالح أطرافها، بل ظهرت خلافات داخل دول المحور الواحد لتصبح هناك إدارة لخلاف الحلفاء مثلما هو الحال لخلاف الخصوم، وهو ما يتوقع استمراره في عام ٢٠٢٢ وبصفة خاصة بين السعودية والإمارات.

ج- حل القضايا العالقة بين الأطراف العربية والقوى الشرق أوسطية: فبعد خروج الولايات المتحدة الأمريكية من الإقليم، لم يعد هناك خيار للدول العربية إلا الحوار المباشر مع القوى الإقليمية غير العربية، إيران

فثمة استمرارية في الطلب على دور الدولة في العراق، التي تستند إلى عقد اجتماعي يضمن السلم الأهلي ويرسخ الحكم الرشيد ويطبق القانون على الجميع ويواجه شبكات الفساد بما يؤدي إلى استعادة ثقة المجتمع بالنظام السياسي، وهو ما يفسر الاحتفال في عام ٢٠٢١ بمئوية الدولة العراقية (١٩٢١-٢٠٢١)، وكذلك في حالة لبنان بعد تحكيم «حزب الله» في تفاعلات الداخل والخارج اللبناني، الأمر الذي يعكسه إرجاء التحقيق في انفجار مرفأ بيروت منعاً لإدانة الحزب. كما أن هناك جهوداً محلية وإقليمية تقود دولاً عربية لمواجهة الإرهاب العابر للحدود الرخوة لاسيما أن الإرهاب يهدم مفاهيم الدولة الوطنية، وفقاً لرؤية الرئيس عبدالفتاح السيسي التي طرحت في لقاءات مختلفة مع رؤساء أجهزة الاستخبارات العربية والأفريقية.

٥- المصالحات الأولية بين القوى الإقليمية الرئيسية: اللافت للنظر تبني سياسات التهدة في التفاعلات الإقليمية المتأزمة خلال عام ٢٠٢١، إذ شهدت السياسة الخارجية لعدد من دول الإقليم، استدارة ملحوظة نحو تعزيز التقارب مع دول كانت ولا تزال تمثل خصوماً لها، فوق جغرافيا متحركة، على نحو ما عبرت عنه مؤشرات مختلفة منها اتصالات وزيارات ومحادثات بين وفود رسمية، معلنة وغير معلنة، في توقيتات متزامنة، وتشكيل لجان للمتابعة، للنقاش بشأن القضايا العالقة أو المسائل الخلافية في العلاقات الثنائية أو التحديات الضاغطة على الأمن الوطني والأمن الإقليمي، بل تم التوقيع على اتفاقيات اقتصادية، وتجاوز «المقاربات الصفيرية» الأمر الذي يشير إلى مقارنة مختلفة قد تؤدي إلى أوضاع استراتيجية جديدة في الشرق الأوسط في عام ٢٠٢٢.

ويمكن القول إن هناك مجموعة العوامل المفسرة لتزايد التوجه نحو التهدة وخفض التصعيد و«تصفير المشكلات» بين القوى الإقليمية في الشرق الأوسط، ومنها:

إجراءات محددة للتحول من انهيار الثقة إلى استعادة وبناء الثقة وصولاً إلى تمتين الثقة. فضلاً عن تعدد القضايا الخلافية التي قد تشهد توافقاً في بعضها وخلافاً في بعضها الآخر، مما يؤثر أيضاً في مسار المصالحة، وهو ما يفسر تعبير «المرحلة الاستكشافية» الذي يستخدم لتوصيف المحادثات بين الأطراف الإقليمية. علاوة على تعدد الأطراف المؤثرة في صنع القرار داخل عدد من دول الإقليم، مما يؤدي إلى تباينات في الرؤى تؤدي إلى تعثر الجهود التصالحية، وخاصة مع إيران.

وتركيا وإسرائيل. كما أن إدارة الرئيس الأمريكي جو بايدن حريصة على تهدئة التوترات في الإقليم، ودعم فرص التوصل إلى تسويات للصراعات بها سواء في ليبيا أو اليمن أو سوريا.

ختاماً، إن المعطيات القائمة تعزز من خيار التهدئة خلال عام ٢٠٢٢، بين الأطراف المتخاصمة، ولكنها لا تقود بالضرورة إلى مصالحة كاملة، حيث أن فجوة الثقة لازالت قائمة بين بعض تلك الأطراف، وهو ما يتطلب



# تطورات «محتمة» فى نمط التفاعل الأمريكى الإيرانى .. العراق وسوريا نموذجاً

**صافيناز محمد أحمد**

باحثة متخصصة فى الشؤون السياسية العربية ورئيس تحرير دورية بدائل  
– مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية

العسكرية الأمريكية سواء في العراق أو سوريا. هذا إلى جانب جهوزية ميليشياتها الدائمة لاستهداف القواعد العسكرية الخاصة بالتحالف الدولي في شرق سوريا، انطلاقاً من مناطق سيطرتها في ريف دير الزور.

ومن المحتمل أيضاً أن تتوسع إيران في إقامة المزيد من البنى العسكرية في العديد من المحافظات القريبة من الحدود مع العراق لضمان تأمينها لممراتها الرئيسية والبديلة في مسار مشروعها الإقليمي. وهذا يفسر استهدافها لقاعدة التحالف الدولي في التنف داخل منطقة المثلث الحدودي العراقي السوري الأردني بطائرات مُسيّرة خلال أكتوبر ٢٠٢١.

ومن الممكن أن نلاحظ دوراً أكثر تأثيراً لمتغير البرنامج النووي، ومسار المفاوضات الجارية بشأنه، في تحديد (مستوى ومدى وحجم) التفاعل الإيراني بشأن الصراع السوري. كذلك تزداد احتمالات «تنافر» المصالح بين إيران وروسيا بالرغم من تحالفها ودعمها للنظام؛ فلاتزال دعوة روسيا بضرورة خروج كافة القوات الأجنبية من سوريا بما فيها الإيرانية قائمة، هذا بخلاف نفاذ صبرها تجاه مزاحمة إيران الدائمة للنفوذ الاقتصادي والاستثماري الروسي في المناطق التي تشهد إعادة إعمار. وهذا تحديداً سيزيد من حدة التعارضات الإيرانية الأمريكية، من باب أن الضغط الروسي على إيران من شأنه أن يخلق تمسكاً بمكتسبات الأخيرة في مناطق نفوذ جديدة لها في شرق سوريا، التي تخضع فعلياً للنفوذ الأمريكي، بما يُصعب من أي توافقات روسية أمريكية «محتلمة» قد تستهدف تجاهل النفوذ الإيراني في التسوية.

أما العراق، فقد نجح خلال عام ٢٠٢٠ في تبني سياسات داخلية وخارجية على قدر من «الاستقلال النسبي» عن السياسات الإيرانية، وإن ظلت إيران عبر الميليشيات المسلحة الولائية لها مُهددة لحالة الأمن والاستقرار في العراق؛ برفضها سياسات الحكومة الخاصة بحصر السلاح في المؤسسات الأمنية الرسمية، وتفكيك بعض فصائل «الحشد الشعبي» لتهديدها حالة

يبدو التفاعل الإقليمي والدولي بشأن أزمة الصراع المسلح في سوريا، وأزمة الدولة الوطنية في العراق مفتوحاً على العديد من الاحتمالات انطلاقاً من «الثوابت والتغيرات» التي شهدتها طبيعة الصراع المختلفة في الدولتين. فالصراع في سوريا مسلح بين النظام والمعارضة على خلفية مطالبات بتغيير الأول. أما الصراع في العراق فهو صراع سياسي على النفوذ والسيطرة بين قوى وأحزاب العملية السياسية ويرتبط، في أحيان كثيرة، بمسار ميليشياوى مسلح؛ نتيجة وجود أذرع عسكرية مسلحة تعمل خارج الإطار الرسمي للدولة وتهدد هيبتها. وتشهد الأزمات نمطاً محددًا للتفاعل بين مشروعين متعارضين ومتنافسين أحدهما إقليمي تمثله إيران، والآخر دولي تمثله الولايات المتحدة، وكلا المشروعين فرضاً وجودهما على نمط تفاعل الدولتين مع أزمتهما. في هذا الإطار، ثمة عدة «احتمالات» بشأن تطورات نوعية قد يشهدها نمط التفاعل الإيراني الأمريكي في كل من سوريا والعراق خلال عام ٢٠٢٢، يمكن طرحها فيما يلي:

### التأثير الإيراني بعديته السياسي والعسكري

في سوريا، نسجت إيران حالة من «التواجد النوعي»؛ فلم يقتصر وجودها على الانتشار العسكري فقط؛ وإنما ارتبط هذا الوجود بانتشار اقتصادي واجتماعي وثقافي مكنها من خلق بيئة موالية لها داخل الأراضي السورية، بما يجعلها رقماً مهماً يصعب تجاهله في أي تسوية محتملة للصراع. هذا التواجد النوعي ضمن لإيران استمرار بقاء تأثيرها وحضورها العسكري والاجتماعي والثقافي على وتيرته المتصاعدة، مع استمرار محاولاتها الدؤوبة لمد نفوذها داخل مناطق خاضعة لسيطرة غيرها من القوى الدولية والإقليمية، وتحديداً ضد تمركزات الولايات المتحدة وتركيا في شرق وشمال شرق سوريا؛ حيث استطاعت ذلك فعلياً بسيطرة ميليشياتها على مدينة البوكمال السورية في محافظة دير الزور الحدودية بما ضمن لها عمراً آمناً لنفوذها من العراق إلى سوريا، وبما يعنيه ذلك من استعدادها الدائم لاستهداف القواعد

سياسية وليست حكومة توافقية، وأن تكون المرجعية السياسية هي مرجعية النجف العراقية وليس قم الإيرانية. في هذا الإطار فإن ثمة احتمالين لتشكيل الحكومة العراقية الجديدة خلال عام ٢٠٢٢: الأول، أن تكون الحكومة ذات غالبية سياسية؛ وهذا يعني أنها حكومة تشكل من الأحزاب والقوى السياسية المتقدمة في الانتخابات (التيار الصدري وتيار تقدم السنّي والتحالف الكردي) بالإضافة إلى المستقلين والحراكين. ويعني ذلك «تراجع» التأثير الإيراني على مثل هذه الحكومة. والثاني، أن تكون حكومة توافقية، أي تشكيلها وفقاً للمحاصصة الحزبية والطائفية على حد سواء؛ وهذا يعني عودة السيطرة الإيرانية على القرار السياسي للعراق من باب الطائفية المذهبية والسياسية. ويلاحظ هنا أن تشكيل حكومة محاصصة حزبية ومذهبية سيُعرض العراق إلى مزيد من العقوبات الاقتصادية الأمريكية، فضلاً عن القيود التي ستفرض على توجهات العراق العربية التي أحرزت حكومة الكاظمي بشأنها نقلات نوعية إيجابية.

في ضوء هذه المعطيات، من المحتمل أن نشهد «تحوّلات نسبية» قد تطرأ على علاقة العراق بإيران خاصة في حالة تشكيل حكومة ذات غالبية وطنية، لأنها ستعمل على إعادة صياغة العلاقة مع إيران، معتمدة في ذلك على مساندة المزاج العام للشارع العراقي وحركاته الاحتجاجية، وعلى دعم مرجعية النجف الشيعية التي ساندت الحراك الشعبي ومطالبه في استقلالية قراره الداخلي والخارجي. لكن هذه الخطوة تحديداً ستعرض لمحاولات لإرباكها من قبل الميليشيات الولائية لإيران إذا لم تسرع الحكومة الجديدة باتخاذ إجراءات فعلية لحصر سلاح تلك الميليشيات وتقنين وضعها أو تفكيكها. أيضاً من المحتمل أن تلجأ إيران إلى تكتيكات جديدة بشأن الفصائل المسلحة الموالية لها؛ فثمة رصد لاتجاه الحرس الثوري في ظل إدارة اسماعيل قانّي إلى تشكيل ميليشيات عراقية ولائية جديدة تختلف في عددها وحجمها عن تلك الميليشيات التقليدية الموجودة على ساحة العمل السياسي العراقي؛ بحيث تكون ميليشيات «أقل عدداً

السلم المجتمعي مع شركاء الوطن من المكون السنّي والكردي. هذا فضلاً عما أنتجته الانتخابات التشريعية -أكتوبر ٢٠٢١- من تغيرات في المشهد الانتخابي التقليدي؛ بفوز تيارات سياسية بعيدة نسبياً عن حالة الارتباط العضوي بإيران؛ فقد جاءت نتيجة الانتخابات العراقية لتؤكد تراجع نفوذ القوى السياسية التقليدية من صفوف الشيعة المعروفة بولائها لإيران وأبرزهم تيار الفتح، لصالح القوى الشيعية التي كانت قريبة من حراك الشارع وأبرزها تيار الصدر، مع بروز فاعل للمستقلين من مرشحي حراك تشرين.

وانطلاقاً من هذه المعطيات، تؤثر احتمالات مسار التفاعل السياسي في العراق خلال عام ٢٠٢٢، إلى دخوله مرحلة سياسية «حرجة» تستبق التوصل لتحالفات بإمكانها تشكيل الكتلة البرلمانية الأكبر لاختيار رئيس الوزراء وتشكيل الحكومة الجديدة، على خلفية رفض القوى السياسية الخاسرة في الانتخابات والمحسوبة على إيران النتائج المتمخضة عنها. كما من المتوقع أن تتسم الحكومة الجديدة، حال تشكيلها، بقدر من «الاستقلالية» في قراراتها السيادية بعيداً عن إيران، وستظل الإشكاليات الحادة التي يعاني منها العراق خلال عام ٢٠٢٢ محمداً رئيسياً لشكل الحكومة القادمة وآلية تشكيلها؛ فإما أن تفضي تلك التحديات إلى تشكيل حكومة وطنية ذات غالبية سياسية، أو حكومة توافقية. وأبرز هذه التحديات المرشحة للتصاعد خلال عام ٢٠٢٢، هو حالة التدهور الأمني المتسارع والمتزايد نتيجة لممارسات الميليشيات المسلحة والتي باتت قوة موازنة لقوة الدولة، ما يجد من قدرة الأخيرة على فرض سيطرتها أمنياً وحصر السلاح المنفلت في مؤسساتها العسكرية والأمنية. هذا بخلاف استمرار دور هذه الميليشيات في تنفيذ سياسات مشروع إيران الإقليمي عبر تمددها خارج العراق.

وتتوقف طبيعة الحكومة العراقية الجديدة -قيد التشاور حتى كتابة هذه السطور- على عدة شروط وضعها التيار الصدري من أهمها: أن تكون الحكومة وطنية ذات غالبية

«قوات سوريا الديمقراطية»، بعدما أعلن فى نوفمبر ٢٠٢١، استمرار حماية القوات الأمريكية لمناطق الإدارة الذاتية الكردية فى شمال شرق سوريا، وترجم ذلك فعليا فى التحركات الأمريكية العسكرية النشطة هناك (إقامة قاعدة جوية جديدة بريف الحسكة الغربى، وتزويد الإدارة الذاتية بمساعدات عسكرية نوعية جديدة) بالتوازي مع تفاعلات دبلوماسية نشطة (زيارة وفد من وزارة الخارجية لمناطق الإدارة الذاتية الكردية)، ما أربك حسابات تركيا صاحبة التواجد العسكرى فى مناطق التماس بالقرب من منطقة النفوذ الأمريكية نفسها.

- إعادة تقييم مدى تحقق أهداف الاستراتيجية الأمريكية فى سوريا؛ وهى مكافحة الإرهاب، ومواجهة نفوذ إيران ومنع اقترابها من مناطق الشرق السورى بهدف قطع ممراتها عبر العراق إلى لبنان مروراً بسوريا، وتسوية سياسية تنهى حكم الأسد. فباستثناء النجاح فى إنهاء دولة «داعش»، لم تحقق الاستراتيجية الأمريكية أهدافها على أرض الواقع؛ فبالرغم من التواجد العسكرى الأمريكى فى شرق سوريا استطاعت الميليشيات الإيرانية العاملة فى منطقة الحدود السورية العراقية السيطرة على مدن استراتيجية فى دير الزور، ومن ثم ضمنت إيران منفذاً استراتيجياً لممرات مشروعها الإقليمى، وأما التسوية السياسية فظلّت غائبة وتأرجحت الرؤية الأمريكية بشأنها بين مطلب «تغيير النظام» ومطلب «تغيير سلوكه».

- استمرار العمل بقانون قيصر؛ فالعقوبات المفروضة على النظام السورى بهدف حماية المدنيين تعد إحدى أهم أدوات الاستراتيجية الأمريكية فى مواجهة النظام ومحاولات إعادة تدويره.

- استمرار التوتر فى تفاعلات الولايات المتحدة وتركيا بشأن الملف السورى، فرغ الولايات المتحدة المحتمل لمستوى دعمها العسكرى النوعى لـ«قوات سوريا الديمقراطية»، والتلويح بوجود تظمينات أمريكية للأكراد ضد أى عملية عسكرية تركية محتلمة، كقيلة بتصعيد الموقف بين الجانبين.

وحجماً وأكثر فعالية». البعض أرجع هذا التوجه إلى سياسات قاننى نفسه الذى يرى انكشافاً حاداً فى أدوار الميليشيات العراقية الولائية الضخمة بما قلل من فعاليتها على الساحة العراقية، فضلاً عن عدم قدرته التحكم فى تلك الميليشيات وفرض هيمنته عليها.

### مستقبل الوجود العسكرى الأمريكى

تباين طبيعة وحالة التواجد العسكرى الأمريكى فى الحالتين السورية والعراقية؛ فثمة حالة من الغموض تكتنف سياسات الإدارة الأمريكية تجاه طبيعة تواجدها العسكرى فى سوريا، بينما تتجه فى العراق إلى إعادة صياغة المهام العسكرية لقواتها هناك.

ففى سوريا؛ اتخذ الرئيس الأمريكى السابق دونالد ترامب خلال عام ٢٠٢٠، قراراً بسحب القوات الأمريكية من مناطق شمال سوريا القريبة من الحدود مع تركيا، ومع ضغوط المؤسسة العسكرية الأمريكية تراجع ترامب عن استكمال عملية الانسحاب. ومع مطلع ٢٠٢١، وتولى الرئيس جو بايدن السلطة ظل الوضع يكتنفه الغموض تجاه عملية سحب أو إبقاء القوات العسكرية. بل ثمة من يرى أن سلوك الولايات المتحدة خلال عام ٢٠٢١، تجاه سوريا (استمرار تدفق المساعدات الإنسانية واستثناء حالة التقارب الأردنى المصرى العراقى الإماراتى مع النظام السورى من عقوبات قانون قيصر) أعطى انطباعاً برغبة أمريكية فى استكمال الانسحاب من سوريا تدريجياً، وتحميل روسيا مهمة ضمان تسوية سياسية وفقاً لشروط أمريكية محددة، لكن جاءت التحركات الأمريكية فى شرق سوريا خلال نوفمبر ٢٠٢١ لتعطى انطباعاً مغايراً لذلك؛ ومن ثم فمن المتوقع أن يشهد عام ٢٠٢٢، بالنسبة للتفاعل الأمريكى مع الملف السورى التطورات التالية:

- استمرار الوجود العسكرى الأمريكى فى سوريا تأسيساً على اتجاه الرئيس بايدن إلى تفعيل العلاقات الأمريكية مع شركاء واشنطن المحليين من ميليشيا

من معادلة التفاعل الداخلية وتراجع تأثيره عليها، لأن القوى السياسية لن توظف هذا المتغير «توظيفاً حاداً»، في الدعاية لنمط محدد تتشكل على أساسه الحكومة، أو لشخص محدد لتولى رئاستها سواء كان مستقلاً أو حزبياً.

- استمرار الارتباط بين متغير العلاقات الأمريكية العراقية، وفقاً لمعطي «التعاون الاستراتيجي متعدد الأبعاد»، ومتغير البرنامج النووي الإيراني، فكلما أحرزت إيران تقدماً في المفاوضات بشأنه، كلما أبدت مرونة واضحة تجاه تفاعلاتها مع نمط التعاون العراقي الأمريكي في مفهومه الاستراتيجي الجديد.

- اتجاه الولايات المتحدة لتفعيل حالة «التعاون الاستراتيجي» مع العراق بمفهومها الواسع، والتي تغطي مجالات اقتصادية متعددة منها: قطاعات البنية الأساسية، وقطاع الطاقة، والتعليم والثقافة، إلى جانب المساعدات الإنسانية... إلخ.

- مساندة أمريكية أكثر فعالية في دعم قوات «البشمركة» التابعة لإقليم كردستان العراق، الذي ترفض حكومته الانسحاب العسكري الأمريكي أو حتى تغيير مهامه، تخوفاً من الميليشيات الشيعية المسلحة التي استهدفت طوال عام ٢٠٢١ المصالح الكردية والأمريكية في أربيل على خلفية الموقف الكردي الراض لسياسات فصائل «الحشد الشعبي» الشيعية تحديداً.

- الإبقاء على قدر من التفاعل بين الولايات المتحدة وكل من روسيا وتركيا بما يضمن استمرار مسار خفض التصعيد في شمال شرق سوريا بين الأكراد وتركيا قائماً، إلى حين التوصل إلى اتفاق للتسوية بين الأكراد والنظام برعاية روسيا.

أما في العراق، فيبدو التعاطي الأمريكي مع فكرة الانسحاب العسكري أكثر وضوحاً وواقعية؛ فبعد أربعة جولات من الحوار الاستراتيجي مع الولايات المتحدة، استطاع الطرفان التوصل إلى توقيت محدد لإنهاء الوجود العسكري الأمريكي بحلول ديسمبر ٢٠٢١، وتحويل صفة ومهام هذا التواجد من مهام قتالية إلى أخرى استشارية وتدريبية لرفع كفاءة عمل الأجهزة الأمنية والعسكرية العراقية، وبالفعل أعلن التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة إنهاء مهامه في العراق بدءاً من ٩ ديسمبر ٢٠٢١، وهذا يعني أن العراق سيدخل خلال عام ٢٠٢٢، مرحلة جديدة في العلاقات الاستراتيجية مع الولايات المتحدة أهم ملامحها:

- تزامن التغيير في صفة ومهام القوات الأمريكية مع متغيرات داخلية مهمة؛ منها التفاعلات الحادة بين القوى والأحزاب السياسية العراقية بشأن تشكيل الحكومة، في ظل تراجع حظوظ التيارات السياسية الشيعية المرتبطة ولائياً بإيران لصالح قوى شيعية أخرى أكثر اعتدالاً. وهذا يعني خروج متغير التواجد العسكري الأمريكي



## مستقبل القضية الفلسطينية

**عبير ياسين**

باحثة – مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية.



مطالب السلطة الخاصة بالضغط على إسرائيل من أجل عودة المباحثات السياسية.

وفي حين مثّلت الحرب فرصة ثمينة لعودة القضية إلى الواجهة، وإبراز حجم معاناة غزة والثلث الذي يتم دفعه إنسانياً ومادياً في كل حرب، لم يغير التعاطف الدولي من واقع القطاع، وارتبط قرار إنهاء الحرب بدور الأطراف المعنية وخاصة بالدور المصري الذي قاد جهود إيقاف الحرب والحفاظ على التهدة رغم التحديات. ومن خلال الخطوات التي قامت بها مصر من أجل توفير البيئة الضرورية للتفاوض غير المباشر بين الفصائل وإسرائيل، وبين السلطة والفصائل، تم تناول الملفات الأكثر أهمية والتي يتوقف شكل المستقبل القريب، على الأقل، على ما يترتب عليها من نتائج. وشملت تلك الملفات كلاً من صفقة تبادل الأسرى، والحصار، وإعادة إعمار غزة- على صعيد العلاقات بين الفصائل وإسرائيل- والمصالحة والانتخابات وحكومة الوحدة الوطنية على الصعيد الفلسطيني.

غادرت القضية الفلسطينية عام ٢٠٢١ مثقلة بالأزمات السياسية والاقتصادية والإنسانية، ويحيط بها حكومة إسرائيلية يمينية لا ترغب في تقديم حلول سياسية أو تجميد الاستيطان، وإدارة أمريكية لا ترغب في التصعيد ولا تهدف إلى الضغط من أجل التسوية، وأطراف إقليمية قد ترغب في تقديم حلول، وقد تسعى إلى تهميش القضية أو التواجد عبر القضية وأزماتها دون أن ترغب في الوصول إلى حلول نهائية بالضرورة. ويظل الموقف المصري متفرداً في أهميته وقدرته على توفير البيئة الضرورية للتواصل والتفاوض، في وقت لم يتم فيه استثمار التعاطف العالمي لحظة الحرب بالشكل المفترض من أجل تشكيل واقع فلسطيني جديد يغير المعادلات القائمة ويفرض المسار السياسي على الجميع.

وعلى خلفية التطورات والمشكلات القائمة يتناول هذا الموضوع ملامح التطور في أبرز المحاور المؤثرة على مسار الأحداث في المستقبل، وما يرتبط بها من عوامل من شأنها

شهد عام ٢٠٢١ العودة إلى جذور العديد من القضايا الأساسية على صعيد الداخل الفلسطيني والعلاقات الفلسطينية- الإسرائيلية. وتنوعت القضايا التي تم التركيز عليها من التساؤل عن واقع ومستقبل التسوية السياسية، والسلام الاقتصادي مقابل السلام السياسي، إلى الحديث عن المقاومة مقابل التسوية. وفي المنتصف ظلت العديد من القضايا مفتوحة للنقاش دون حل من المصالحة إلى فك الحصار وإعادة إعمار قطاع غزة وشفقة تبادل الأسرى. وفي حين ارتبطت العديد من التطورات في بداية العام بترتيبات عالم ما بعد الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب، والاستعداد للتعامل مع إدارة أمريكية جديدة برئاسة جو بايدن، ارتبطت التطورات التالية، والمستمر تأثيرها خلال الفترة القادمة، بحرب غزة الرابعة والحكومة الإسرائيلية الجديدة برئاسة نفتالي بينيت، والاتفاق بين بينيت وبايدن على أهمية التهدة دون التسوية.

وفي الوقت الذي أثار فيه حرب غزة الرابعة، في مايو ٢٠٢١، العديد من القضايا على الساحة الفلسطينية بما فيها الجدل المتكرر عن أفق التسوية السياسية، أعادت حكومة بينيت، منذ يونيو، الكثير من القضايا إلى نقطة البداية في ظل موقفه الراض للتسوية ونتائجها المفترضة، بما فيها الدولة الفلسطينية المستقلة. وساهم تصعيد الأحداث في المسجد الأقصى والقدس وحرب غزة في تركيز الاهتمام الإقليمي والعالمي على القضية الفلسطينية بعد غياب وتهميش. ورأى البعض في ردود الفعل الدولية خطوة إيجابية تثير التفاؤل وتدفع الرأي العام العالمي إلى الواجهة بوصفه قوة ضغط وعاملاً مؤثراً على مراكز صنع القرار في الدول الغربية، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية. وزاد من تلك التصورات الإيجابية تغير الإدارة الأمريكية وتحميل فترة ترامب بالكثير من التطورات السلبية التي شهدتها القضية الفلسطينية، بما فيها الاعتراف الأمريكي بالقدس الموحدة بوصفها عاصمة إسرائيل. ورغم هذا لم تراجع إدارة بايدن عن العديد من خطوات ترامب، ولم تدعم

التي تضم حماس، وغيرها من الفصائل التي يمكن أن تصنف بوصفها إرهابية من بريطانيا وغيرها من الدول التي قد تتبع السياسات نفسها، في المستقبل. ومن شأن هذا الوضع تعقيد العلاقات الفلسطينية الخارجية، والدخول في حالة حصار سياسي يقيد فرص تشكيل حكومة وحدة وطنية عابرة للفصائل والانتهاآت السياسية.

مع بداية عام جديد، لا يتصور إجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية وانتخابات المجلس الوطني بدون التوافق على المصالحة السياسية، مع التأكيد على صعوبة مثل هذا الاتفاق بعد التطورات التي شهدتها عام ٢٠٢١ على صعيد خريطة الطريق الانتخابية. بالإضافة إلى سلبات وأسباب التأجيل التي جعلت الانتخابات رهناً بالموقف الإسرائيلي من إجراء الانتخابات في القدس، وهو الموقف غير القابل للتغيير وفقاً للمعطيات القائمة. كما تظل المصالحة بعيدة عن التحقق بدون الاتفاق على التهدئة وملف الإعمار بين الفصائل وإسرائيل من جانب، وتحديد الخطوط الأساسية للمسار الفلسطيني المطلوب للتعامل مع التطورات التي شهدتها عام ٢٠٢١ من جانب آخر.

### السلام السياسي مقابل السلام الاقتصادي

أكد رئيس الوزراء الإسرائيلي نفتالي بينيت خلال ٢٠٢١ رفض التسوية السياسية أو الدخول في حوار سياسي مع السلطة خلال حكومته. وتتبع حكومة بينيت مجموعة من «اللاءات» التي تمس الدولة الفلسطينية، والقدس الشرقية، والمسجد الأقصى. ومع تأكيد بينيت على أولوية مواجهة إيران، تراجع الرغبة في الحراك السياسي على صعيد القضية الفلسطينية، وبدلاً من المسار السياسي تركز إسرائيل على جهود التطبيع مع المزيد من الدول العربية والإفريقية، وتطرح السلام الاقتصادي أو الاقتصاد مقابل التهدئة في الضفة والقطاع. وتؤيد إدارة بايدن الموقف الإسرائيلي عبر تصريحات مختلفة تشير إلى تفهم تركيبة الحكومة، وعدم وجود فرصة للمسار

أن تقود إلى التهميش أو الحضور، التسوية السياسية أو ضياع المزيد من الفرص، التهدئة أو التصعيد، الإعمار وفك الحصار عن غزة أو المزيد من التقييد، المصالحة أو استمرار الانقسام الجغرافي والفكري بكل ما يترتب عليه من انعكاسات، مع إدراك التشابك بين تلك الملفات وصعوبة التقدم في بعض الملفات دون التقدم في ملفات أخرى.

### المصالحة مقابل الانقسام

رغم أن عام ٢٠٢١ بدأ بالتحرك الإيجابي على مسار المصالحة، مع تأكيد خريطة الطريق الانتخابية خلال حوار الفصائل الذي عقد في القاهرة في فبراير، تطورت الأوضاع مع قرار السلطة تأجيل الانتخابات التشريعية في أبريل، وانتهى العام بالانقسام حول الانتخابات المحلية مع تغير المواقف بين السلطة وبعض الفصائل من حيث التأييد والمقاطعة. ومع عدم تحقيق إنجاز على صعيد المصالحة، أظهر الجدل الذي أحاط بتأجيل الانتخابات بين فتح والفصائل حجم الاختلافات القائمة والتي ظهرت في عدد من الملفات ومنها ملف إعمار القطاع. وفي حين طالبت السلطة بإدارة القطاع وأموال الإعمار، رفضت حماس وأكدت أهمية إجراء الانتخابات أو تشكيل حكومة وحدة وطنية تشارك فيها الفصائل ويتم من خلالها وضع إطار أوسع للعمل الفلسطيني.

وعلى صعيد العلاقة مع إسرائيل، تؤكد الفصائل على المقاومة بوصفها الطريق الذي يفترض أن يتم الالتزام به للتحرك، وخاصة مع الحديث عن الانتصار في حرب غزة، وتطالب بضرورة تغيير القواعد القائمة في تعامل السلطة مع إسرائيل، وهو التصور الذي يقيد مساحة الاتفاق بين الفصائل والسلطة الملتزمة بالمفاوضات السياسية. كما يُعقد القرار البريطاني الصادر في نوفمبر ٢٠٢١ باعتبار حركة حماس، بجناحيها السياسي والعسكري، منظمة إرهابية، الموقف، ويهدد بالوصول إلى وضع يمكن فيه مقاطعة الحكومات الفلسطينية

## التسوية السياسية مقابل المقاومة المسلحة

رغم الجدل المستمر حول الخيار الأمثل لضمان الحقوق الفلسطينية بين المسار السياسي والمقاومة، إلا أن مساحة هذا الجدل زادت مع حرب غزة الرابعة وسياسات حكومة بنيت. وفي الوقت الذي قدمت حماس والجهد الإسلامي وغيرها من الفصائل في القطاع نفسها بوصفها المدافع عن المسجد الأقصى، وتكرر اسم محمد الضيف، القائد العام لكتائب عز الدين القسام-الجناح العسكري لحركة حماس-، في الهتافات الفلسطينية المطالبة برد الفصائل على التصعيد الإسرائيلي، استمرت جهود السلطة في طرح القضية سياسياً والمطالبة بالدعم الإقليمي والدولي.

وأظهر استمرار التنسيق الأمني بين السلطة وإسرائيل خلال وبعد الحرب حجم الاختلاف القائم بين السلطة والفصائل، وساهمت السياسات الإسرائيلية وكل ما يرتبط بالاستيطان والمستوطنين في إضعاف السلطة وخيار التسوية السياسية. وفي هذا السياق، أكدت حماس والجهد وغيرها من الفصائل على ضرورة التركيز على خيار المقاومة، وطالبت السلطة بالتوصل إلى حكومة وحدة وطنية يقوم برنامجها على أساس المقاومة. في الوقت الذي هدد فيه الرئيس الفلسطيني محمود عباس (أبو مازن)، باللجوء إلى مراجعة العلاقات والاتفاقيات الموقعة مع إسرائيل في حال استمرار السياسات الإسرائيلية دون تغيير، وتنفيذ المبادرة التي أعلنها في خطابه في الأمم المتحدة في سبتمبر ٢٠٢١، والتي منح فيها إسرائيل مهلة محددة بعام من أجل إنهاء الاحتلال.

ورغم مطالبة الأمم المتحدة بتجنب التحركات الأحادية، والحديث الفلسطيني عن إمكانية حل السلطة، يجد من فاعلية مثل هذا الإعلان تكراره والتراجع عنه في مرات سابقة، ومنها قرار وقف كافة أشكال التنسيق مع إسرائيل في مايو ٢٠٢٠، رداً على خطط ضم أراضٍ في الضفة الغربية والأغوار، والتراجع عن القرار في نوفمبر من العام نفسه. ومع عدم حدوث تحرك من جانب إسرائيل،

السياسي مع تقديم الحفاظ على الحكومة الإسرائيلية والتهدة الفلسطينية بوصفها أولويات المرحلة.

وفي الوقت الذي يكتسب المسار الاقتصادي قيمته من الوضع المالي المأزوم للسلطة، وحاجة غزة للإعمار، يصعب القبول بحل اقتصادي للقضية، ويتم التعامل مع الفكرة بوصفها فترة مؤقتة للتهدة. ويتوقف مستقبل الطرح الاقتصادي في المدى القصير على عدة عوامل أبرزها التوصل إلى صفقة تبادل الأسرى وهدنة أو تهدة طويلة مع حماس ضمن خطة للإعمار وفك الحصار عن القطاع. وفي حين تؤكد الفصائل على رفض التوصل إلى هدنة أو تهدة محددة المدة، يتمثل الهدف الممكن في توفير الظروف الضرورية للعودة إلى حالة تقترب من الوضع ما قبل حرب غزة الرابعة، وهو الأمر الذي يتوقف على التقدم في مجمل الملفات المطروحة للاتفاق بين الفصائل وإسرائيل.

بدورها، ترتبط صفقة التبادل بالقدرة على تنفيذ بعض وعود حماس العلنية وخاصة تحرير أكبر عدد ممكن من الأسرى، وكل النساء والأطفال وكبار السن، والسجناء الفارين من سجن جلبوع الإسرائيلي في سبتمبر. ورغم صعوبة قبول إسرائيل بمطالب حماس، تؤكد تطورات قضية الأسرى خلال ٢٠٢١، والتهديد الفلسطيني بأن تقود أوضاع السجون إلى حرب جديدة، على أهمية الملف للفصائل وللشعب الفلسطيني. ومن خلال التوصل إلى صفقة تبادل يمكن التوافق على قضايا أخرى تحقق التهدة، على الأقل في المدى القصير.

ورغم التحديات التي تواجه فكرة السلام الاقتصادي فلسطينياً، يمكن التوافق في المدى القصير على تهدة غير مقيدة المدة مقابل حزمة من المطالب الفلسطينية على صعيد الضفة والقطاع، والضغط على إسرائيل من أجل ربط التهدة بتجميد الاستيطان وجهود تهويد القدس من أجل تجنب التصعيد والحفاظ على فرص إعلان الدولة الفلسطينية في المستقبل.

الحضور الأمريكي في القضية الفلسطينية، وتأكيد أهمية الدور الأمريكي في الدفع لصالح التهدئة وتقييد حدود التصعيد، إلا أن العامل المؤثر بعد انتهاء الحرب تمثل في التوافق مع إسرائيل على ضرورة الحفاظ على التهدئة عبر الاقتصاد ودون تحقيق إنجاز حقيقي على مستوى التسوية السياسية، رغم مخاطر السياسات القائمة على الوضع السياسي وفرص التصعيد في القدس والضفة والحرب في غزة.

بدورها، تظل فرص التصعيد قائمة ومعها فرص التطور إلى حالة الحرب التي يتردد الحديث عنها من قبل الفصائل وإسرائيل بوصفها حتمية تنتظر اللحظة المناسبة. ورغم حفاظ الفصائل وإسرائيل على مساحة التصعيد المقيد بعد التوصل إلى وقف إنهاء الحرب في مايو ٢٠٢١، والجهود المصرية في الحفاظ على التهدئة الهشة القائمة، ساهمت العديد من التطورات في زيادة فرص الحرب مع نهاية العام. وتمثلت أبرز تلك التطورات في زيادة الاستيطان وعنف المستوطنين، والتطورات على صعيد الضفة الغربية، وعدم التحرك في الملفات المرتبطة بقطاع غزة وصفقة التبادل بالشكل الذي تقبله الفصائل.

وفي حين تؤدي التهدئة إلى تنسيق أمريكي - إسرائيلي أكبر في مجال الدعم الاقتصادي، يؤدي التصعيد إلى عودة أكثر فاعلية للدور الأمريكي في النطاق السياسي من أجل الحفاظ على حدود التصعيد والحيلولة دون الوصول إلى حالة الحرب في غزة أو الإقليم، بكل ما يرتبط بالحرب من تعقيدات يراود تجنبها. رغم هذا، تظل تلك الفاعلية مؤقتة بالتصعيد ولا تؤثر بالضرورة للتوصل إلى حلول أفضل على صعيد التسوية السياسية. كما يزيد التصعيد من ضعف السلطة وخيار التسوية السياسية، ويدفع في اتجاه دعم خيار المقاومة كما حدث مع تزايد عنف المستوطنين في الضفة الغربية مع نهاية شهر ديسمبر والذي دفع السلطة وفتح إلى الحديث عن غياب فرص التسوية وتثوير المقاومة الشعبية والمطالبة بالتدخل الدولي من أجل حماية الشعب الفلسطيني.

تم الإعلان في ديسمبر عن اقتراح السلطة ترسيم الحدود مع إسرائيل على أن يتم التفاوض على القضايا الأخرى بعد ذلك، أو تنفيذ تهديدات السلطة بالتحرك الأحادي، تظل فرص التسوية السياسية الحقيقية أو ترسيم الحدود بعيدة عن التحقق في وقت أعلنت إسرائيل عن خطط استيطانية جديدة حتى عام ٢٠٢٥.

ويظل حسم الجدل بين التسوية السياسية والمقاومة قضية مؤجلة على الساحة الفلسطينية ولا يتصور أن يتم التطرق لها بشكل نهائي دون تغير المعطيات الحاكمة للمشهد الفلسطيني وإعادة تكييف تعريف الصراع/ التسوية. والمتصور وفقاً لهذا، أن يظل الخلاف قائماً بين السلطة والفصائل حول التسوية السياسية والمستهدف فلسطينياً في اللحظة والمستقبل ما لم تتغير الأوضاع بدرجة كبيرة تجبر السلطة على إسقاط الخيار السياسي، أو تعيد تشكيل رؤية الفصائل أو تعريف الصراع. ويرتبط التطور في ٢٠٢٢ بالسياسات الإسرائيلية والقدرة على إبقاء خيار التسوية السياسية حياً. وبشكل عام، لا يتصور حدوث تغير جذري في مواقف السلطة أو إسقاط كل ما تحقق في ظل أو سلو، بما فيه الاعتراف بإسرائيل وحدود ١٩٦٧. ويمكن أن تمثل تهديدات أبو مازن وسيلة للضغط من أجل بعض المكتسبات التي ترتبط بالسلام الاقتصادي والشروط اللازمة والموضوعية للقبول به وخاصة الشق السياسي، أو تتحول إلى واقع في حال استمرت السياسات الإسرائيلية دون تغيير وخاصة في المسجد الأقصى والقدس بما يؤدي إلى التصعيد والدخول في حرب جديدة لازالت فرصها قائمة.

### التهدئة مقابل التصعيد

رغم تأثير الأحداث التي شهدتها القضية في ٢٠٢١ على فكرة التهميش، ودور الخسائر البشرية والمادية، والحراك الفلسطيني في إحياء القضية، إلا أن الزخم الشعبي تراجع مع تراجع العنف. وارتبط بتلك الفترة جهود بنيت في تهميش القضية الفلسطينية ورغبة إدارة بايدن في التركيز على قضايا أخرى. ومع أن الحرب ساهمت في

مع الدول المعنية، وخاصة في ظل السياسات الإسرائيلية والقرار البريطاني حول حماس وما يحمله من انعكاسات ومخاطر مستقبلية محتملة.

يتوقع أن يستمر الدور المصري خلال ٢٠٢٢ بوصفه جزءاً من الموقف المصري القومي الداعم للحقوق الفلسطينية، والمهم من أجل المصالح الفلسطينية المباشرة، وفي ظل قيمة وخبرة مصر في التعامل مع تلك القضايا وخاصة صفقة التبادل وجهود الإعمار. ويتوقف نجاح الجهود المصرية على تحقيق درجة أكبر من التوافق بين السلطة والفصائل من أجل الحصول على مكاسب سياسية من الجانب الإسرائيلي في الملفات المعنية، وتقليل اعتماد الفصائل على التصعيد والنقد العلني لجهود الأطراف المشاركة في الوساطة، وترشيد الوعود التي تقدمها الفصائل علناً بكل ما تمثله من ضغوط على مخرجات عملية التفاوض وشعبية تلك المخرجات.

لقد حمل عام ٢٠٢١ بعض الآمال والكثير من الخسائر والتحديات للقضية الفلسطينية، وفرض العديد من المخاطر على فكرة الدولة الفلسطينية المستقلة والقابلة للحياة، وعلى القدس الشرقية بوصفها عاصمة تلك الدولة المنتظرة. وفي حين تساهم الجهود المصرية في الحفاظ على التهدة، تمثل الهدنة أو التهدة الممتدة والاتفاق في الملفات التي يتم التفاوض حولها، البيئة اللازمة من أجل استقرار الأوضاع. ومع إدراك أهمية التهدة للأطراف المعنية، وخاصة إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية، تحتاج السلطة والفصائل إلى التركيز على ربط التهدة والسلام الاقتصادي، المطروح بوصفه خيار المرحلة، بالواقع السياسي والممارسات الإسرائيلية على الأرض بما فيها الاستيطان والتهويد.

في النهاية، تدخل القضية العام الجديد تحت عنوان كبير هو السلام الاقتصادي مقابل التهدة، والتحدى أن يحول الجانب الفلسطيني هذا ويصبح الاقتصاد والتهدة مقابل تجميد الاستيطان والتهويد والحفاظ على فرص إعلان الدولة الفلسطينية المنتظرة وعاصمتها القدس الشرقية.

وفي ظل المعطيات القائمة يتصور الحفاظ إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية على مواقفها الساعية إلى تهميش القضية الفلسطينية بقدر الإمكان مع محاولة الحفاظ على التهدة والاستقرار عبر الاقتصاد. وفي حين يمكن أن تحسن الولايات المتحدة الأمريكية علاقاتها مع الجانب الفلسطيني عبر تقديم بعض المكاسب والتسهيلات المادية والسياسية، يصعب الحفاظ على حالة الاستقرار دون إحداث تغييرات على مستوى السياسات الإسرائيلية، والوصول إلى تهدة طويلة مع الفصائل في القطاع، وضمان الاحتياجات المالية للسلطة، وتجميد الاستيطان والسيطرة على حركة المستوطنين وكل ما يمكن أن تقود إليه من تصعيد وحرب.

### تزايد أهمية الدور المصري

أبرزت تطورات العام أهمية الدور المصري للقضية الفلسطينية بصفة عامة وللتعامل مع قضايا قطاع غزة بصفة خاصة. واستمر الدور المصري وتزايد خلال عام ٢٠٢١ في ظل قيمة القضية لمصر ومشاركتها في كافة الملفات المهمة، بما فيها تقديم ٥٠٠ مليون دولار للإعمار بمشاركة شركات مصرية. ورغم الجهود المصرية من حوارات الفصائل إلى قرار وقف الحرب وجهود الوساطة، شهد العام في نهايته تصعيد خطاب الفصائل ضد جهود التهدة. وجاء تصعيد الفصائل متزامناً مع الحديث عن استعداد الجزائر لعقد مؤتمر للسلطة والفصائل خلال زيارة أبو مازن في شهر ديسمبر. وأثار موقف الفصائل العديد من التساؤلات حول تصورها لكيفية إدارة الصراع وعلاقتها الإقليمية وموقفها من الدور المصري تحديداً. ومع تزايد الحديث عن موقف الفصائل من الدور المصري، عادت الفصائل لتؤكد أن النقد موجه للتعنت الإسرائيلي الذي يقيد الجهود الإقليمية دون إسقاط حقها في التصعيد في حال استمرار الأوضاع القائمة. ومع أهمية الحفاظ على علاقات جيدة مع مصر وغيرها من الأطراف الإقليمية، تواجه الفصائل بمعضلة الاعتماد على التصعيد بوصفه أداة أساسية في التأثير على إسرائيل. وعلى الفصائل في ٢٠٢٢ التعامل مع تزايد أهمية تقليل مساحة الصدام



## مهاور الجذب العربى لدول الأزمات فى المشرق العربى (سوريا والعراق)

**صافيناز محمد أحمد**

باحثة متخصصة فى الشؤون السياسية العربية ورئيس تحرير دورية بدائل  
– مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية

العربي الاقتصادي باعتباره المستوى الأكثر إلحاحاً بإشكاليته الاقتصادية والاجتماعية المتردية، بينما تحطو بخطوات «متأنية» على صعيد المستوى السياسي على خلفية استمرار التصلب في مواقف بعض الدول العربية الرئيسية تجاه النظام كالسعودية، لكن في النهاية فإن خطوات هذا الانفتاح بمحوريه السياسي والاقتصادي تشير في مجملها إلى «تزايد وتصاعد» مستوى التفاعل السوري العربي خلال عام ٢٠٢٢ المقبل.

١- عودة دمشق «المحتملة» للجامعة العربية: على هامش اللقاءات التي جمعت وزير الخارجية السوري بنظرائه من الدول العربية خلال فعاليات اجتماعات الجمعية العمومية للأمم المتحدة خلال عام ٢٠٢١، صرح وزير الخارجية الجزائري الذي تستضيف بلاده القمة العربية في مارس ٢٠٢٢ المقبل، بضروة عودة سوريا لمقعدها في الجامعة العربية بعد تجميد عضويتها منذ أحداث عام ٢٠١١. فثمة من يرى أن عودة سوريا للجامعة العربية أمر إيجابي من شأنه أن يفتح لدمشق مسارات تعاون جديدة تمكنها من تجاوز صعوبات الوضع الداخلي، الناتجة عن حالة الصراع المسلح التي دامت عشر سنوات كاملة، كما أن التفاعل العربي مع دمشق من شأنه تحفيز الجهود العربية على المستوى الإقليمي لإيجاد حل للأزمة السورية.

بينما يرى اتجاه آخر أن عودة سوريا للجامعة، في ظل نظام الأسد، من شأنه أن يزيد حدة الانقسام العربي. وبغض النظر عن مدى نجاح الرأيين في تفسير جدوى العودة السورية للجامعة العربية، فإن هذه العودة خلال عام ٢٠٢٢ عبر الجامعة العربية، لانتزال محكومة بحدوث «توافق عربي عام» بشأنها، وغالباً سيرتبط هذا التوافق بمدى النجاح في إحراز تقدم على مستوى المباحثات «السرية» التي تشهدها العلاقات بين السعودية وإيران من حين لآخر برعاية العراق. وبالتالي فإن لم يحدث إجماع عربي (من مؤسسة القمة وليس من قبل الدولة المضيفة لها) حول استعادة سوريا مقعدها خلال القمة العربية المقبلة؛ أي قبل مارس ٢٠٢٢، فمن المتوقع

شهدت نهايات عام ٢٠٢١ حالة من التحول في مواقف بعض الدول العربية تجاه كل من سوريا والعراق اللتين تواجهان أزمات داخلية ذات أبعاد دولية وإقليمية؛ فعانت سوريا من أزمة صراع مسلح منذ عام ٢٠١١، على وقع مطالبات بتغيير النظام، تداخلت فيها قوى دولية وإقليمية أبقّت معادلة تفاعل الصراع المسلح فيها رهينة لتوازن مصالحها. بينما استمرت معاناة العراق من أزمة صراع سياسي على السلطة والنفوذ بين القوى السياسية والحزبية، ارتبطت بمتغيرات العلاقة مع الولايات المتحدة على وقع وجودها العسكري، ومتغيرات العلاقة مع إيران صاحبة التأثير الإقليمي الأقوى والأوسع انتشاراً داخل معادلة التفاعل السياسي العراقي الداخلي.

وسط حالة التأزم هذه شكلت الميول السياسية العربية تجاه الدولتين خلال عام ٢٠٢١، بداية مسار تفاعلي إقليمي جديد يدفع الدولتين نحو مزيد من الارتباط بالعمق الإقليمي العربي في بعده السياسي والاقتصادي.

### مهاور الجذب العربي للنظام السوري

تطورت علاقات سوريا العربية على المستوى السياسي خلال العامين الماضيين بعد أن استقرت أوضاع الصراع الداخلي بها لصالح النظام، فثمة حالة من التقارب مع النظام السوري أبدتها عدة دول عربية هي: مصر والإمارات وسلطنة عمان والجزائر والعراق والأردن ولبنان؛ وذلك في سياق محاولاتها إعادة سوريا إلى عمقها العربي، وإبعادها عن تأثيرات النفوذ الإيراني، أو على أقل تقدير طرح بديل إقليمي عربي «موازن» للتأثير الإقليمي الإيراني.

وتشير معطيات الوضع السياسي والاقتصادي في سوريا إلى أن عام ٢٠٢٢ سوف يشهد تطورات نوعية في حالة العودة السورية إلى محيطها الإقليمي العربي عبر كافة بوابات هذا الانفتاح؛ وربما تأخذ هذه التطورات خطوات «متسارعة» على مستوى الجذب

هذه المؤشرات لحالة التقارب بين الأردن وسوريا مرشحة للتزايد خلال عام ٢٠٢٢ المقبل، كما من المحتمل أن تكون ممهدة لخطوات عربية إقليمية أخرى يرجح حدوثها فى القريب المنظور. لكنها ستكون محكومة بعدة متغيرات أهمها الموقف الأمريكى من حالة الانفتاح العربى عموماً، والأردنى خصوصاً على النظام السورى؛ فإدارة الرئيس الأمريكى جوبايدين لاتزال تنظر إلى نظام الأسد باعتباره نظاماً هدد الملايين من حياة المدنيين السوريين، لكنها فى الوقت نفسه تتفهم جدوى بقاء النظام شريطة أن يتم تغيير سلوكه، ومن ثم فإنها مع استمرار العمل بقانون العقوبات الاقتصادية على النظام السورى المعروف بقانون قيصر، إلى حين يغير النظام السورى من سلوكه تجاه شعبه. ويبدو هنا أن قانون قيصر واستمرار العمل به سيكون هو الكابح الأكبر لحالة التعاون الاقتصادى الكاملة بين الأردن وسوريا، لأن استمراره سيخضع لتأرجح وغموض توجهات السياسة الخارجية الأمريكية حيال النظام السورى خلال العام المقبل، بالرغم من تغاضى واشنطن وربما موافقتها على إعادة فتح الأردن لمعبر نصيب خلال زيارة العاهل الأردنى لواشنطن أواخر عام ٢٠٢١، باعتباره قد يتيح لدمشق بديلاً اقتصادياً يمكنها من تقليل الاعتماد على إيران. أيضاً من المحتمل أن تستفيد الأردن من انفتاحها على النظام السورى باستعادة دورها السياسى فى المنطقة؛ لاسيما وأنها تتمتع بعلاقات إيجابية مع كل من الولايات المتحدة وروسيا.

٣- الانفتاح الإماراتى على دمشق: الموقف الإماراتى من النظام السورى شهد تحولاً نوعياً منذ قرار أبو ظبى الخاص بإعادة فتح السفارة السورية فى ديسمبر ٢٠١٨، ثم جاءت الزيارة التى قام بها وزير الخارجية الإماراتى لدمشق ولقائه الرئيس السورى فى ٩ سبتمبر ٢٠٢١، لتضيف المزيد من محاولات التقارب العربى من النظام السورى، وتزيد من احتمالات عودة سوريا إلى الجامعة العربية. وتشكل الزيارة خرقاً لمسار سياسات دول الخليج الراضة للنظام على خلفية المساندة الإيرانية له،

أن يبقى مستوى التقارب العربى مع النظام السورى محصوراً فى بعض مجالات التعاون الاقتصادية، ومحصوراً كذلك فى بعض مستويات التعاون الأمنى والسياسى بين دمشق والدول العربية التى أبدت رغبة فعلية فى إعادة العلاقات الثنائية معها، إلى حين حدوث التوافق العربى العام المنشود.

٢- الانفتاح الأردنى على النظام: يعتبر الانفتاح الأردنى على النظام السورى من أهم محاور الجذب العربى لسوريا خلال عام ٢٠٢١، حيث قامت الأردن بإعادة فتح معبر «جابر - نصيب» الحدودى مع سوريا، بعد أن تم تسوية أوضاع الصراع المسلح بين النظام والمعارضة فى محافظة درعا بالجنوب السورى القريبة من الحدود الأردنية خلال سبتمبر ٢٠٢١، كما تم تنقية الجنوب السورى من الميليشيات الإيرانية بضمان روسيا لصفقة الجنوب، والتى سمحت بدخول قوات النظام السورى والشرطة الروسية لمناطق الجنوب السورى مقابل إبعاد تلك الميليشيات مسافة ٨٠ كيلومتر عن الحدود مع الأردن وإسرائيل.

هذا الوضع الجديد الذى أوجدته التسويات الروسية جنوب سوريا مهد لحالة من الاستقرار الأمنى الذى دفع الأردن إلى إعادة فتح المعبر بعد غلقه عدة مرات، حيث يساهم المعبر فى رواج حركة التجارة والسياحة والنقل والتبادل التجارى والنشاط الاقتصادى بين البلدين بما يرفع من مستوى المصلحة الاقتصادية للطرفين، هذا بالإضافة إلى أن المعبر يمثل شرياناً للمصادرات السورية إلى الأردن ودول الخليج، ويسهل تصدير البضائع الأردنية إلى تركيا ولبنان، وهذا يضمن للأردن وسوريا نشاطاً اقتصادياً رائعاً فى ظل أزمتهما الاقتصادية؛ هذا إلى جانب التوافق المصرى الأردنى السورى اللبنانى بشأن صفقة تسهيل تدفق الغاز، وبمقتضاها يتم نقل الغاز المصرى إلى لبنان عبر الأردن وسوريا، كما أن الأردن ستحصل على كمية معينة من الغاز المصرى فى إطار الصفقة، وسيتم ضخ الغاز عبر خط أنابيب الغاز العربى، بطول ١٢٠٠ كيلومتر.



وبالتالى فإن محاولات الجذب العربى المتعددة بالكيفية التى جرت بها الأمور ستفتح مساراً «موازياً وليس بديلاً» للتأثير الإيرانى الضخم على دمشق، بإمكانه دفع سوريا نحو ممارسة دور متوازن فى علاقتها بين عمقها العربى من ناحية، وبين حليفها الإيرانى من ناحية أخرى. بل من المتوقع أن يساهم التقارب العربى مع سوريا فى وضع مستقبل المليشيات الإيرانية بها محل «تفاوض» مستقبلى مع النظام السورى؛ بمعنى أن تستبدل الدول العربية فكرة إلغاء السيطرة السياسية الإيرانية على توجهات النظام السورى، بفكرة تقليص حجم وعدد ونشاط وسلاح المليشيات التابعة لإيران داخل الأراضى السورية على الأقل فى المدى المنظور.

### مهاور الجذب العربى للعراق

على مدى العامى الماضى، عملت العراق على صياغة سياسة خارجية تتسم بقدر كبير من «التوازن» تجاه تفاعلاتها مع عمقها العربى، أو مع جوارها الإقليمى بما يشمل العلاقات مع إيران وتركيا، أو فى علاقاتها بالقوى الدولية وتحديداً الولايات المتحدة. وتولدت لدى حكومتها رغبة واضحة وقوية لإعادة الارتباط مع العديد من الدول العربية؛ بهدف معادلة التأثير الإيرانى على القرار العراقى الذى تمارسه إيران عبر الأحزاب العراقية الشيعية الولائية، بما يمكن العراق من فرض سيادتها فى مواجهة التدخلات الخارجية فى شئونها الداخلية، ومواجهة حالة الاستقواء التى تبديها المليشيات المسلحة، وكلها أمور تعيق أى دور إقليمى له فى ظل العديد من الأزمات التى يواجهها.

فى هذا السياق، تحركت حكومة الكاظمى المنتهية فترة ولايتها انتظاراً لتشكيل الحكومة الجديدة على وقع نتائج الانتخابات التشريعية التى أجريت فى أكتوبر ٢٠٢١. واستطاعت بالفعل النأى بالعراق ولو نسبياً عن المهاور الإقليمية، وجذب العراق نحو قدر من الاستقلالية فى صياغة قرارها السيادةى داخلياً وخارجياً، ومن المحتمل خلال عام ٢٠٢٢، وفى حالة تشكيل حكومة وطنية ذات

والتي وضعت سوريا ضمن إطار المشروع الإقليمى الإيرانى الذى يهدد أمنها. فمن المتوقع أن تؤدى ترقية أوظبى لمستوى العلاقات الدبلوماسية مع دمشق مستقبلاً إلى تقليص حالة العزلة الإقليمية العربية التى يعيشها النظام السورى، مقابل إضعاف موقف المعارضة السورية السياسية فى أى مسار تفاوضى جديد مع النظام.

وثمة تساؤلات بشأن وتيرة التقارب الإماراتى مع النظام السورى خلال المرحلة المقبلة؛ هل سيتجه إلى الثبات أم سيشهد تزايداً نوعياً، وهل بإمكانه إحداث تغيير فعلى فى علاقة النظام بإيران؟. لقد تعددت الرؤى التى تستشرف مستقبل الانفتاح الإماراتى على النظام السورى خلال عام ٢٠٢٢؛ لكن معظمها يؤشر إلى استمرارية هذا الانفتاح، لاسيما وأن البعد الاقتصادى يلعب دوراً مهماً فى دفع العلاقات بين البلدين نحو مزيد من التفعيل؛ فالإمارات تعد أحد أهم شركاء سوريا التجارىين، حيث تأتى فى المرتبة الأولى عربياً والثالثة دولياً فى حجم التبادل التجارى مع سوريا.

هذا بخلاف نمط السياسة الخارجية الإماراتية التى تتسم بقدر كبير من «البراجماتية»، حيث أقامت علاقات مع النظام السورى بمعزل عن علاقتها بحليفها الخليجى الأول المملكة السعودية، التى لاتزال «مترددة» بشأن اتخاذ خطوات تقارب فعلية مع النظام السورى. كما أنها تقيم علاقات «متوازنة» مع إيران من الناحية السياسية، بخلاف العلاقات الاقتصادية الثنائية الفعالة بينهما. هذه المؤشرات تدفع إلى «استمرار» مسار التقارب الإماراتى مع النظام السورى على وتيرته المتنامية خلال المرحلة المقبلة، ومن المتوقع أيضاً أن تقلص أهمية الشروط الخليجية بفك الارتباط بين سوريا وإيران كمدخل مهم لاستكمال حالة التقارب الخليجى مع سوريا على خلفية الموقف الإماراتى الأخير تجاه دمشق، وكذلك على مستوى التقارب العربى ككل مع النظام؛ فثمة وسائل عملية على الأرض كفيلة بتقليص اعتماد سوريا على إيران، وليس بفك الارتباط بينهما كلية؛ لأن هذا لن يحدث فى الواقع.

مسار المشروع الإقليمي الإيراني عبر العراق التي تعد أحد مرتكزات هذا المشروع. ويعد التحالف أيضاً أداة دبلوماسية مهمة في موازنة حالة التأثير الإيراني والتركي على ملفات الأزمات العربية.

ومن المتوقع خلال عام ٢٠٢٢ أن تزداد فعالية هذا التحالف تحديداً في القضايا التي لها تأثير مباشر على الأمن القومي والإقليمي لدول هذا التحالف؛ كالحالة اليبية بالنسبة لمصر، وحالة تبديل دوائر التأثير الإقليمي والدولي بالنسبة للعراق التي تحاول تحقيقها عبر تعدد حلقات ارتباطاتها الخارجية بعيداً عن سياسات المحاور بما يدعم أمنها واستقرارها، وحالة مواجهة تأثيرات التفاعل الإسرائيلي - الأمريكي بخصوص مسار الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي على أمن الأردن.

أما من الناحية الاقتصادية، فنبذو صيغة التحالف الثلاثية أكثر فعالية وأسرع تنفيذاً على الأرض بتدشين البنية اللازمة لمد خط نقل الغاز المصري إلى الأردن ولبنان؛ واستفادة العراق بالمد الكهربائي المواكب للمشروع. ومن المتوقع كذلك أن تنعكس حالة هذا التحالف على غيره من التحالفات النوعية في الإقليم العربي كالتأثير الإيجابي المتوقع على أمن دول الخليج العربي عبر الأردن والعراق؛ فكلما استقرت الأوضاع الأمنية والسياسية في البلدين القريبتين من دول الخليج جغرافياً، كلما انعكس ذلك على استقرار منظومة الأمن فيها.

بالكيفية السابقة يمكن القول إن محاور الجذب العربي ببعديه السياسي والاقتصادي لكل من العراق وسوريا استهدفت بالأساس فك ارتباطهما بالمشروع الإيراني الإقليمي لصالح الانخراط في تفاعل إقليمي عربي مغاير من حيث التأثير والتفاعل وطبيعة ارتباطاته الدولية، وهو ما يؤثر إلى تغيرات محتملة بشأن مسارات تفاعلية عربية - سورية، وعربية - عراقية مستقبلية تستهدف تطبيع العلاقات مع الدولتين المأزومتين في محاولة جادة لجذبها بعيداً عن التأثير الإيراني في سياسات كليهما.

غالبية سياسية تضم القوى الفائزة في الانتخابات والتي تتسم بقدر من الاعتدال، أن تستمر حالة جذب العراق نحو عمقها الجيوستراتيجي العربي قائمة من خلال المحاور التالية:

١- الدعم العربي لدور العراق كوسيط: خلال العام الماضي، استضافت الحكومة العراقية برئاسة الكاظمي مباحثات سعودية - إيرانية، ما عكس قدرة الكاظمي على طرح دولته كوسيط بإمكانها جمع النقيضين على أرضها؛ فمن ناحية يقوم بتوظيف أمثل لحالة التقارب بين العراق والسعودية عبر إقناعها بالجلوس مع إيران لمناقشة الخلافات البنينة، ومن ناحية أخرى يحاول إقناع إيران بأن ثمة بدائل أخرى يمكنه (أي الكاظمي) توفيرها بعيداً عن حلفائها من الأحزاب الأيديولوجية الموجودة على الساحة السياسية، وبإمكانها تحقيق مكاسب أهمها كسر حالة العزلة التي تعاني منها، من خلال فتح قناة للتواصل السياسي مع العالم العربي عبر العراق.

وفي حالة اختيار الكاظمي مجدداً - كمرشح مستقل حظي بدعم التيار الصدري الفائز في الانتخابات الأخيرة - كرئيس للحكومة الجديدة فمن المتوقع أن تلعب العراق دور الوسيط الفعلي بين كل من السعودية وإيران خلال المرحلة المقبلة، وهو ما يحتاج مزيداً من المساندة العربية للعراق بهدف توفير ظهير إقليمي يمكنها من لعب هذا الدور بفعالية.

٢- تحالف الشام الجديد: ويقصد به حالة التعاون المصري - العراقي - الأردني المشترك، فمن الناحية السياسية تبدو حالة هذا التعاون وكأنها تحالف يسعى لتحقيق اصطفاة إقليمي يهدف إلى خلق مسار عربي يتسم بالتوازن في مواجهة التدايعات الناجمة عن التحولات الدولية والإقليمية العديدة، كما يتوافر بين دوله قدر من التضامن القائم على وحدة المصالح في أبعادها السياسية والاقتصادية. وجود مصر ضمن التحالف يجعلها حلقة وصل بين قلب المنطقة العربية، وبين منطقة الهلال الخصيب في الشام، التي تتماس مع



## احتدام التنافس الأمريكي - الصيني

**د. محمد فايز فرحات**

مدير مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية

الآسيويين (اليابان، الهند، أستراليا) خلال السنوات الأخيرة من إدارة ترامب في استحداث «الإنديو-باسيفيك» كمسرح دولي مهم هدفه الرئيسي احتواء الصعود الصيني، وتحويل «الإنديوباسيفيك» من مجرد مفهوم جرت نقاشات كثيرة بشأنه من جانب السياسيين والأكاديميين خلال السنوات الأخيرة، إلى واقع سياسي وأمني، خاصة بعد إحياء «الحوار الأمني الرباعي» (الولايات المتحدة، أستراليا، الهند، اليابان) في نوفمبر ٢٠١٧، المعروف باسم «كواد» وإعلان دول ومنظمات إقليمية عدة استراتيجيات محددة بشأن هذا المسرح الأمني الجديد (إندونيسيا، إيطاليا، ألمانيا، هولندا، آسيان، الاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى الولايات المتحدة، والهند، واليابان، وأستراليا)، ثم تدشين إدارة جو بايدن، في سبتمبر ٢٠٢١، تحالف «أوكوس» (الولايات المتحدة، أستراليا، المملكة المتحدة).

هيمنت تفاعلات الإنديوباسيفيك على سياق التفاعلات الأمريكية-الصينية خلال الربع الأخير من عام ٢٠٢١، ومن المتوقع أن تستمر خلال العام ٢٠٢٢، وأن تشهد تطورات مهمة. من بين هذه التطورات المحتملة هو توسيع «أوكوس» ليتحول من مجرد صفقة عسكرية بين الدول الثلاث إلى «تحالف دولي». هناك دولتان مرشحتان للانضمام إلى التحالف. الأولى، هي فرنسا؛ فرغم أن الإعلان عن «أوكوس» تبعه تدهور كبير في العلاقات بين الولايات المتحدة وأستراليا من ناحية، وفرنسا من ناحية أخرى، لكن يجب أن نميز هنا بين ردود الفعل الأولى لفرنسا على الصفقة والتي كبدتها خسائر مالية وعسكرية ضخمة (بسبب إلغاء الاتفاق الموقع بين أستراليا وفرنسا في ٢٠١٦ والذي كان من المقرر بموجبه شراء أستراليا ١٢ غواصة تعمل بالوقود التقليدي بقيمة ٦٦ بليون دولار أمريكي) والمصالح الفرنسية في منطقة الإنديوباسيفيك، باعتبار فرنسا إحدى دول المنطقة، وحرصها من ثم أن تكون جزءاً من التفاعلات الدولية الجارية بها.

عام ٢٠٢٢ هو عام مهم بالنسبة للصين، على الصعيد الداخلي، وسيمثل في الأغلب نقطة تحول في مسار العلاقات الصينية-الأمريكية.

داخلياً، هناك سلسلة من الأحداث المهمة، أبرزها استضافة بكين دورة الألعاب الأولمبية في فبراير، ثم اجتماع المجلس الوطني لنواب الشعب (البرلمان) في مارس، ثم المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي في نوفمبر ٢٠٢٢، الذي سيكون الحدث الداخلي الأهم في الصين خلال ذلك العام، والذي يتوقع أن يأخذ مساحة كبيرة من الاهتمام من جانب الرئيس الصيني والحكومة والمؤسسات الداخلية للحزب، بهدف إعادة انتخاب الرئيس شي جين بينج كأمين عام للحزب لمدة ثالثة، وسيكون هذا أول استثناء لقاعدة مستقرة منذ حوالي ثلاثين عاماً تقريباً، جرى العرف بموجبها تنحي الأمانة بعد فترتين فقط (مدة كل فترة خمس سنوات). داخلياً أيضاً، من المتوقع أن يشهد عام ٢٠٢٢ تركيزاً كبيراً على تعزيز عملية الإصلاح الاجتماعي بهدف القضاء على ما تبقى من مظاهر الفقر.

في هذا السياق، قد يتم إجراء بعض التغييرات السياسية المهمة داخل هيكل القيادة، بما في ذلك الإعلان عن تشكيل حكومة جديدة في الصين، تتسم بدرجة أكبر من الالتزام الأيديولوجي، وقدرة أكبر على إدارة التحديات الداخلية والخارجية، بما في ذلك السرديات الأمريكية والغربية حول الحزب الشيوعي والنظام السياسي الصيني، وسباق التسلح المتوقع بين الجانبين.

على المستوى الخارجي، خاصة العلاقات الأمريكية-الصينية، هناك مجموعة من الملفات الأساسية يتوقع أن تكون هي العناوين الأبرز في مسار التفاعل بين القوتين. هذه الملفات شكلت جزءاً من التفاعلات الدولية والإقليمية خلال النصف الثاني من عام ٢٠٢١، ويتوقع أن تستحوذ على تفاعلات ٢٠٢٢.

#### ١- توسيع تحالفات الإنديوباسيفيك

نجحت الولايات المتحدة وثلاثة من حلفائها

من المتغيرات الأخرى المهمة، أبرزها موافقة الولايات المتحدة على توسيع عضوية «أوكوس»، وهو قرار سيعتمد بدوره على مستوى التدهور الذي يمكن أن تصل إليه العلاقات الأمريكية-الصينية خلال عام ٢٠٢٢، ومسار تطور العلاقات الصينية مع كل من فرنسا والفلبين، ومدى استعدادهما لدفع تكاليف التدهور المتوقع في علاقاتهما مع الصين في حالة اتخاذ قرار الانضمام إلى التحالف، وحجم الضغوط الأمريكية عليهما في حالة وجود قرار أمريكي بتوسيع التحالف.

ولن تقتصر الجهود الأمريكية على محاولة توسيع «أوكوس»، فقد تعمل أيضاً على توسيع «الحوار الأمني الرباعي»، الذي قد يلقي قبولا من جانب بعض الدول، خاصة في ظل طابعه المرن بالمقارنة بتحالف «أوكوس». وتظل الفلبين وفيتنام وسنغافورة من الدول المرشحة لهذه الجهود الأمريكية.

في المقابل، ليس من المتوقع أن تقوم الصين بتشكيل تحالفات مضادة لشبكة التحالفات ذات الحضور الأمريكي، إذ من شأن ذلك أن يعمق الإدراكات السلبية للصين ويشجع دول أخرى على الانضمام إلى شبكة التحالفات الأمريكية. ومن شأن ذلك أيضاً أن يزيد حجم الضغوط العسكرية والأمنية على الصين في المنطقة.

## ٢- سباق تسلح أمريكي-صيني

بعيداً عن سيناريو توسيع عضوية «أوكوس»، والتزام الصين عدم بناء تحالفات مضادة، فإن هذا لا ينفي دخول المنطقة إلى مرحلة من سباق التسلح بين الصين، والولايات المتحدة وحلفائها. ومن المتوقع في هذا السياق، اشتداد سباق التسلح بين الصين والولايات المتحدة في ثلاثة مجالات أساسية، تحوز فيها الصين تقدماً بالمقارنة بالولايات المتحدة.

الأول، وهو الأكثر خطورة وأهمية بالنسبة للولايات المتحدة، «الصواريخ الفرط صوتية»، والتي قطعت فيها الصين شوطاً مهماً، بينما لا تمتلك الولايات المتحدة حتى

الدولة الثانية، هي الفلبين، فعلى العكس من موقف رابطة «آسيان» ووجود تيار داخل الرابطة، بقيادة إندونيسيا، يتبنى موقفاً حذراً من «كواد» و«أوكوس»، ويرى في الأخير ضربة قوية لمفهوم «مركزية الآسيان»، وتهديداً لسياسة عدم الانتشار النووي في المنطقة، ومصدراً لإمكانية بدء سباق تسلح، فقد تبنت الفلبين وجهة نظر مرحبة بالتحالف، استناداً إلى أنه في ظل وجود خلل في القوة المتاحة لدول الآسيان، والمسافة الجغرافية الكبيرة التي تفصل المنطقة عن «الموازن» الدولي الرئيسي لمصادر التهديد (الولايات المتحدة)، فإنه يصبح من المهم تعزيز قدرة «حليف قريب» من المنطقة لديه القدرة على تحقيق هذا التوازن، وأنه رغم التقدم العسكري، لا يزال الوقت والمسافة وما يرتبط بذلك من أمور فنية عديدة، عامل مهم في تحديد القدرة على الاستجابة بشكل مناسب للتهديدات الأمنية. ومن ثم، فإن وجود حليف وجار قوي، مثل أستراليا، لديه القدرة على الاستجابة السريعة للتحديات الأمنية يعزز من القدرات العسكرية لرابطة الآسيان. كما أكدت الفلبين أن امتلاك أستراليا غواصات تعمل بالوقود النووي لن يكون له تأثيره على انتشار السلاح النووي في المنطقة، خاصة في ضوء التزام أستراليا بمعاهدة عدم الانتشار. ولم يقتصر الأمر على ذلك، فقد ذهبت الفلبين إلى أن التحولات الجارية في الإندوباسيفيك، والنطاق الجغرافي الواسع للمنطقة، يتطلب مجموعات متعددة الأطراف تتسم بالمرونة والقدرة على التكيف، من حيث العضوية والأهداف الاستراتيجية والأدوات المناسبة للاستجابة للتغيرات الجارية في التوازن العسكري الإقليمي. وكانت الفلبين أكثر صراحة في التأكيد على أن انضمام أستراليا لتحالف «أوكوس» لا ينطوي على تناقض مع «رؤية الآسيان حول الإندوباسيفيك»، والتي لا تتعارض في الوقت نفسه مع تعزيز قدرة أستراليا على الاستجابة للتحديات القائمة في المنطقة.

لكن هذا لا ينفي أن القرار الفرنسي والفلبيني بالانضمام إلى «أوكوس» خلال العام ٢٠٢٢ سيعتمد على عدد

Pacific. من ذلك أيضاً دعم اليابان لعدد من المبادرات داخل بعض دول الإندونيسيا، مثل مبادرة «المحور الشمالي» الذي يربط دول شرق أفريقيا، و«ممر ناكالا» في موزمبيق، و«ممر دهي-مومباي الصناعي» بالهند، و«ممر خليج البنغال للنمو الصناعي» في بنجلادش، ومشروع «سكك حديد بانجون-ماندالاي» في ميانمار، و«ممر الشرق-الغرب الاقتصادي» الذي يربط فيتنام ولاوس وميانمار، و«الممر الاقتصادي الجنوبي» الذي يربط فيتنام بكمبوديا.

لكن ظلت هذه المبادرات تفتقد القدرات التنافسية في مواجهة الحزام والطريق لأسباب عدة، تتعلق بضعف التمويل المخصص لها، واعتمادها على تعبئة قدرات القطاع الخاص على العكس من المبادرة الصينية التي تعتمد على آليات تمويل حكومية مباشرة، فضلاً عن محدودية النطاق الجغرافي لهذه المبادرات بالمقارنة بالنطاق الجغرافي الضخم للمبادرة الصينية التي تغطي معظم أقاليم قارات آسيا وأفريقيا وأوروبا، إلى جانب طابعها المركب (سكك حديدية، موانئ بحرية، خطوط نقل نفط، خطوط نقل غاز، مناطق تصنيع، خدمات لوجيستية.... إلخ).

لكن المنافسة الأمريكية- الأوروبية مع الحزام والطريق دخلت مستوى أكثر وضوحاً خلال النصف الثاني من عام ٢٠٢١؛ ففي يونيو ٢٠٢١ أعلنت مجموعة السبع الصناعية مبادرة «بناء عالم أفضل» Build Back Better World (B3W)، التي تستهدف تنمية البنية التحتية عالية الجودة في الدول النامية، متوسطة ومنخفضة الدخل، من خلال توفير ٤٠ تريليون دولار بحلول عام ٢٠٣٥. وتعتمد المبادرة على تعبئة الاستثمارات الخاصة في قطاعات البنية التحتية، والتغيرات المناخية، والصحة والأمن الصحي، والتكنولوجيا الرقمية، والعدالة، والمساواة بين الجنسين. وتعتمد المبادرة بالأساس على «شبكة النقطة الزرقاء» Blue Dot Network التي دشنتها الولايات المتحدة وأستراليا واليابان في نوفمبر ٢٠١٩ أثناء اجتماع «منتدى الإندونيسيا-الولايات المتحدة»،

الآن أنظمة دفاع صاروخية فعالة بإمكانها التعامل مع هذا النمط من الصواريخ، ومن ثم عليها سرعة تطوير هذا النمط من التسليح، وتطوير أنظمة دفاع متخصصة للتعامل معه.

الثاني، هو الترسنة النووية الاستراتيجية؛ فبينما تأتي الصين في الترتيب الثالث بعد الولايات المتحدة وروسيا فيما يتعلق بعدد الرؤوس الحربية النووية الاستراتيجية، لكنها تبني حالياً غواصات مزودة بصواريخ باليستية متقدمة Ballistic Missile Submarines، والعديد من الصواريخ الباليستية طويلة المدى متعددة الرؤوس وعابرة القارات. ولا زالت الصين ترفض الدخول في أية مفاوضات للحد من ترساناتها العسكرية الاستراتيجية، وليس من المرجح أن تدخل في أية مفاوضات بهذا الشأن خلال عام ٢٠٢٢.

الثالث، هو القدرات العسكرية البحرية، على خلفية البرنامج الصيني المتسارع لبناء سفن حربية متقدمة. الصين تمتلك بالفعل عدداً أكبر من السفن الحربية بالمقارنة بالولايات المتحدة، لكنها تظل أقل تقدماً من مثيلاتها الأمريكية. لذا تسعى الصين إلى معالجة هذه الفجوة النوعية من خلال بناء حاملات طائرات نووية عملاقة Nuclear Supercarriers، بالإضافة إلى بناء مقاتلات متقدمة من الجيل الخامس Higher-Quality Fifth-Generation Fighters.

### ٣- تصاعد المنافسة مع الحزام والطريق

على خلفية قلق الولايات المتحدة وحلفائها الأوروبيين والآسيويين من مبادرة الحزام والطريق وتداعياتها الاستراتيجية في مختلف الأقاليم، طرح هؤلاء مبادرات عدة لمحاولة احتواء المبادرة الصينية أو لإضعاف جاذبيتها. كان من بين هذه المبادرات إعلان الولايات المتحدة بالتعاون مع أستراليا واليابان في نوفمبر ٢٠١٨ عن تشكيل «الشراكة الثلاثية للاستثمار في البنية التحتية في الإندو-باسيفيك» Trilateral Partnership For Infrastructure Investment In The Indo-

«البوابة العالمية» باحترام حقوق الإنسان، والتزام «شبكة النقطة الزرقاء» بمبادئ الشفافية والمساءلة، والسيادة على الممتلكات والموارد، واحترام حقوق الإنسان، وسيادة القانون، وحماية البيئة، وشفافية الممارسات الحكومية في المشتريات والتمويل، كقواعد حاكمة في قرارات الاستثمار. أضيف إلى ذلك القواعد الحاكمة لعمل الاتحاد الأوروبي ومجموعة السبع الصناعية في مجالات الاستثمار والتمويل والائتمان بشكل عام.

٤- انتقال التنافس الأمريكي- الصيني إلى الشرق الأوسط

أحد التطورات المهمة التي شهدها عام ٢٠٢١ هو إعلان الحكومة الصينية في يونيو ٢٠٢٠ موافقتها على مسودة «اتفاق التعاون الشامل» لمدة ٢٥ عاماً مع إيران، كجزء من «الشراكة الإستراتيجية الشاملة» الموقعة بينهما في مارس ٢٠١٦. وفي ٢٧ مارس ٢٠٢١ تم توقيع الاتفاق رسمياً من جانب وزيرى خارجية البلدين.

لا زالت هناك حالة من الغموض حول مستقبل هذا الاتفاق. هناك تكييفان رئيسيان لطبيعة ومستقبل الاتفاق. وجهة النظر الأولى، ترى أنه اتفاق استراتيجى بعيد المدى يعكس تحولاً في السياسة الصينية في الشرق الأوسط، بينما ترى وجهة النظر الثانية أن عوامل عديدة ستحول دون تحول الاتفاق إلى اتفاق استراتيجى، ومن ثم لن يترتب عليه تحولات إستراتيجية ضخمة في المنطقة.

واقع الأمر، إن مستقبل الاتفاق وطابعه سيعتمد بالأساس على مستقبل المفاوضات الجارية حول الاتفاق النووي مع إيران الموقع في عام ٢٠١٥. في حالة فشل المفاوضات في العودة إلى اتفاق ٢٠١٥، أو فشل الوصول إلى اتفاق جديد بديل، لاشك ستكون هناك فرصة كبيرة لتحويل الاتفاق الصيني- الإيراني إلى اتفاق ذي طابع استراتيجى، وقد تتحول إيران في هذه الحالة إلى نقطة ارتكاز صينية مهمة في الشرق الأوسط. وستكون هناك تداعيات إستراتيجية مهمة للاتفاق، أبرزها تكريس سياسة المحاور الدولية والإقليمية في الشرق الأوسط،

ويقف وراءها ثلاثة مؤسسات مالية من الدول الثلاث، هي: «مؤسسة تمويل التنمية الدولية الأمريكية» DFC، «بنك اليابان للتعاون الدولي»، ووزارة الشؤون الخارجية والتجارة الأسترالية.

وفي سبتمبر من العام نفسه، أعلنت مفوضية الاتحاد الأوروبي مبادرتها «البوابة العالمية» Global Gateway، والتي تستهدف هي الأخرى - حسبها أعلنت المفوضية - التركيز على الاستثمار في البنية التحتية والسكك الحديدية والطرق السريعة وشبكة الطرق، والصحة، والتغيرات المناخية، والطاقة، والتعليم، والبحث العلمي.

ورغم سعي المبادرتين إلى تأكيد تمايزهما عن المبادرة الصينية، من خلال عنصرين رئيسيين: أولهما، الالتزام بمعايير جودة مرتفعة في تنفيذ البنية التحتية المستهدفة. وثانيهما تضمين التنمية البشرية جنباً إلى جنب مع تنمية البنية التحتية، لكن لازالت المبادرتان تتسمان بدرجة كبيرة من الغموض وعدم الوضوح، خاصة فيما يتعلق بمدى قدرتهما على تعبئة الموارد المالية المستهدفة، وقواعد عمل كل منهما، ومعايير اختيار الدول والأقاليم المستفيدة. وقد أعلنت المفوضية الأوروبية في ديسمبر الماضي أنها تستهدف تعبئة ٣٠٠ مليار يورو خلال الفترة (٢٠٢٢-٢٠٢٧) من الاتحاد والدول الأعضاء والمؤسسات المالية الأوروبية (الصندوق الأوروبي للتنمية المستدامة، بنك الاستثمار الأوروبي، البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية)، لكن لازال الشق المالى للمبادرتين يتسم بدرجة كبيرة من الغموض.

من المتوقع أن تكشف المفوضية الأوروبية ومجموعة السبع الصناعية المزيد من مضمون هاتين المبادرتين خلال العام ٢٠٢٢، الأمر الذي سيزيد من حدة المنافسة مع المبادرة الصينية التي حققت نجاحات عديدة على الأرض. من المتوقع أن تزداد حدة المنافسة والاستقطاب بين المبادرة الصينية وهاتين المبادرتين، خاصة في ظل عدم خلو الأخيرتين من محتوى وأبعاد سياسية، يعكسه - على سبيل المثال - تأكيد المفوضية الأوروبية التزام مبادرة

على سؤال: هل الإمارات مضطرة للاختيار بين هواوي أو إف-٣٥، قالت ريزنيك: «هذه هي المحادثات التي نجرىها مع الإماراتيين بشأن الخيارات التي عليهم أن يتخذوها الآن لضمان أن يكونوا جزءاً من برنامج إف-٣٥».

وما يكشف عن دخول منطقة الخليج على خط المنافسة الأمريكية-الصينية تأكيد أنور فرقاش، المستشار الدبلوماسي لرئيس دولة الإمارات، في ديسمبر الماضي أيضاً على أن السلطات الإماراتية قد أوقفت العمل بمنشأة صينية داخل الإمارات بطلب من الولايات المتحدة، بناءً على مزاعم أمريكية بأن الصين كانت تخطط لاستخدام المنشأة في أغراض عسكرية.

خلاصة القول، إن عام ٢٠٢٢ سيمثل نقطة تحول مهمة في سياق وأنماط التفاعلات الأمريكية-الصينية، ليس في منطقة الإندوباسيفيك فقط، لكن في باقي الأقاليم، بما في ذلك أوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا. الأدوات الأساسية ستدور حول تسريع سباق التسلح الأمريكي-الصيني، وتوسيع نطاق تحالفات «الإندوباسيفيك»، وإفساح الطريق أمام مبادرتي «البوابة العالمية» و«بناء عالم أفضل»، وتحويل الموقف من الصين وتكنولوجيات الجيل الخامس الصينية إلى محدد مهم في مسار تفاعل القوى الإقليمية مع الولايات المتحدة.

ودخول الصين على خط هذه المحاور. في هذا السياق، يمكن تصور تشكل محور «صيني-روسي-إيراني». كما يمكن توقع تقارب باكستان مع هذا المحور، وذلك على خلفية العلاقات الصينية-الباكستانية، بشكل عام، والدور الذي توليه الصين لكل من باكستان وإيران على مسار الحزام والطريق، بشكل خاص. في المقابل، قد تدفع هذه التطورات إلى تبلور محور «أمريكي-خليجي-إسرائيلي» مواجه.

وبشكل عام، من المتوقع أن تحظى السياسات الصينية في الشرق الأوسط بموقع أكثر وضوحاً في الصراع الصيني-الأمريكي، كان أهم مؤثراته تصاعد الجدل الأمريكي-الإماراتي حول صفقة F-35 خلال الشهر الأخير من العام ٢٠٢١، وقرار الإمارات تعليق المفاوضات الجارية بشأن هذه الصفقة. ورغم عدم وجود علاقة مباشرة معلنة بين القضيتين، لكن مؤشرات عدة تشير إلى دخول العلاقات الإماراتية-الصينية كمتغير مهم في القرار الأمريكي بشأن تنفيذ الصفقة. من ذلك على سبيل المثال، تصريح ميلا ريزنيك، مساعدة وزير الخارجية الأمريكي للأمن الإقليمي، لشبكة CNN الأمريكية (١٥ ديسمبر)، التي قالت إن «إف-٣٥ هي درة التاج للولايات المتحدة ولسلاح الجو الأمريكي، لذلك نحتاج لحماية أمن التكنولوجيا لدى جميع حلفائنا»، ورداً





## تحركات ومسارات محتملة للتنظيمات الارهابية

**أحمد كامل البحيري**

باحث - مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية

٢- الفصل بين قيادة الأفرع والمسئول المركزي: اتسم تنظيم «داعش» منذ نشأته عام ٢٠١٤ بحالة من المركزية الشديدة والتبعية التنظيمية والإعلامية بين أفرع التنظيم المختلفة والتنظيم المركزي، حيث قام الأخير مع نشأة التنظيم بتسمية قيادات الأفرع بل وصل الأمر إلى تعيين قيادات أفرع التنظيم من جنسيات أخرى على خلاف مع البيئة المحلية وكانت النسبة الأكبر قيادات عراقية الجنسية.

لكن في المرحلة الأخيرة، بدأ التنظيم في الانتقال النسبي لما يطلق عليه اللامركزية على مستوى العلاقة البيئية بين الأفرع والتنظيم المركزي، مع الفصل بين مسميين: مسئول الفرع، وهو الشخص الذي يتم اختياره من عناصر التنظيم من البيئة المحلية، و«الولي» الذي يتم اختياره من المستوى المركزي للتنظيم، مع منح مساحات للحركة لكل فرع حسب البيئة المحلية لكل تنظيم ووضع التكتيكات الحركية والعملياتية حسب طبيعة المستهدف ونطاق الارتكاز لكل فرع.

٣- تراجع أداء بعض أفرع التنظيم: شهدت العديد من أفرع تنظيم «داعش» خلال عام ٢٠٢١، تراجعاً تراوح ما بين النسبي والشديد، وخصوصاً في بعض دول الشرق الأوسط، وهو ما يرتبط بمستوى كثافة عمليات الاستهداف التي تتم من قبل أجهزة الأمن والقوات المكلفة بمكافحة الإرهاب، التي تمكنت، في بعض الحالات، من قتل العديد من قيادات الصف الأول والوسيط بفرع التنظيم بدولة الارتكاز.

٤- التركيز على دولة المقر «العراق»: تصاعدت حدة العمليات الإرهابية لتنظيم «داعش» في العراق خلال العام المنصرم، خصوصاً في مناطق التماس بين الحكومة الاتحادية والأكراد، في محاولة من قبل التنظيم لإعادة الاختراق والتموضع مستغلاً حالة عدم التنسيق الأمني بين أجهزة الأمن الاتحادية وقوات الأمن الكردية.

ويسعى التنظيم عبر التركيز على الدولة العراقية إلى محاولة تحقيق بعض الأهداف ومنها:

كان تنظيم «داعش» و«القاعدة» أكثر التنظيمات الإرهابية انتشاراً في بعض دول العالم خلال عام ٢٠٢١. فقد مثلت العمليات الإرهابية لكلا التنظيمين، عبر أفرعها المختلفة المنتشرة من إندونيسيا وشرق آسيا وصولاً إلى وسط وغرب أفريقيا، أكثر من ثلثي مجمل العمليات الإرهابية التي وقعت بدول ارتكاز التنظيمين، بالإضافة إلى العمليات الإرهابية التي وقعت ببعض دول أوروبا عبر ما يطلق عليهم «الذئاب المنفردة»، ومن ثم فتحليل التحركات والمسارات المحتملة لكلا التنظيمين «داعش» و«القاعدة» خلال عام ٢٠٢٢، يشكل نسبة كبيرة من تحليل اتجاهات العمليات الإرهابية المحتملة بشكل عام.

### الاتجاهات الرئيسية لمسارات تحرك

#### تنظيم «داعش» خلال ٢٠٢١

شهد تنظيم «داعش» خلال عام ٢٠٢١ العديد من التحولات، بداية من إعادة هيكلة البنية التنظيمية والهيكلية للتنظيم سواء على المستوى المركزي أو على مستوى أفرع التنظيم المختلفة في بعض دول العالم، مروراً بإعادة صياغة الاستراتيجية الإعلامية والعملياتية للتنظيم، وصولاً لإعادة التوجه غرباً باتجاه أفريقيا.

ويمكن القول إن ثمة اتجاهات رئيسية ثلاثة لتحركات وعمليات تنظيم «داعش» خلال عام ٢٠٢١، تتمثل في:

١- إعادة الهيكلة للمستويات التنظيمية: منذ مقتل زعيم التنظيم السابق أبو بكر البغدادي في ٢٧ أكتوبر ٢٠١٩، وتولي أبو إبراهيم القرشي مسؤولية التنظيم، هناك حالة من الارتباك التنظيمي التي يشهدها التنظيم بدت جلية في عملية إعادة الهيكلة التي جرت على مستوى مركز وأفرع التنظيم المختلفة. فخلال عام ٢٠٢١، قامت قيادة التنظيم بدمج العديد من اللجان النوعية والتي يطلق عليها التنظيم مصطلح «الدواوين»، بالإضافة إلى إعادة دمج العديد من الأفرع التي يطلق عليها التنظيم مصطلح «ولايات».

العمليات الإرهابية في بعض دول العالم بما فيها المركز الرئيسي لتنظيم «القاعدة» في أفغانستان و ضد الحليف الاستراتيجي لتنظيم «القاعدة»، وهو ما يجعل مواجهة تنظيم «القاعدة» وحلفائه تأتي في المرتبة الأولى لتنظيم «داعش».

ب- الاستقطاب العكسي: مع مقتل البغدادي في ٢٧ أكتوبر ٢٠١٩، بدأ تنظيم «القاعدة» في محاولة استقطاب العديد من عناصر ومقاتلي تنظيم «داعش» استغلالاً لحالة التشتت والهزائم في أعقاب سقوط دولة الخلافة «الداعشية»، ومن ثم سعى تنظيم «داعش» عبر القيام بعمليات ضد حرك «طالبان» في أفغانستان، إلى استقطاب العناصر الغاضبة من حركة «طالبان»، ومن تنظيم «القاعدة» في أفغانستان المعارضين على اتفاق السلام بين الحركة والولايات المتحدة الأمريكية الذي أبرم في فبراير ٢٠٢٠.

### الاتجاهات المحتملة لتنظيم «داعش» خلال عام ٢٠٢٢

انطلاقاً من تحليل المسارات والتحويلات التي شهدتها تنظيم «داعش» خلال عام ٢٠٢١، يمكن استنتاج بعض الاتجاهات المحتملة التي ربما تحدث خلال عام ٢٠٢٢، من قبل التنظيم على المستوى المركزي وأفرع التنظيم المختلفة، وذلك على النحو التالي:

١- التوسع في أفريقيا: بتحليل مسار العمليات الإرهابية لتنظيم «داعش» خلال عام ٢٠٢١، يتضح أن هناك تركيزاً كبيراً من قبل التنظيم على أفريقيا، سواء من حيث عدد العمليات التي نفذها التنظيم، أو من حيث محاولات التنظيم المستمرة لإنشاء نقاط ارتكاز جديدة ببعض دول القارة الأفريقية، بالإضافة إلى سيطرة التنظيم على ما تبقى من تنظيم «بوكو حرام» بعد قتل «داعش» لقائد التنظيم أبو بكر شيكاو، ومن ثم يمكن اعتبار عام ٢٠٢٢، هو عام أفريقيا بالنسبة لتنظيم «داعش»، من حيث تنامي نشاط أفرع التنظيم الثلاثة بنطاق التمركز (غرب ووسط أفريقيا والصومال)، على نحو دفع التحالف الدولي ضد

أ- محاولة إعادة السيطرة والتمكين: يسعى تنظيم «داعش» عبر التركيز على الساحة العراقية وخصوصاً مدن التماس بين العاصمة والمناطق الكردية، إلى إعادة فرض السيطرة على بعض المناطق الجغرافية التي افتقدها التنظيم في أعقاب هزيمة الموصل في يونيو ٢٠١٧ بجانب اجتياح بعض المناطق الجديدة بالعراق، كنوع من إثبات النفوذ بعد حالة فقدان السيطرة الفعلية على الأرض.

ب- توجيه رسائل عدة للولايات المتحدة الأمريكية: يحاول التنظيم من خلال التركيز على الساحة العراقية توجيه رسائل إلى الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية «التحالف الدولي ضد داعش»، مفادها أنه مازال متواجداً بالداخل العراقي وخصوصاً بعد قتل العديد من قيادات التنظيم على مستوى الصف الأول والثاني والقبض على الكثير من مسؤولي اللجان النوعية على يد قوات الأمن العراقية خلال عام ٢٠٢١.

٥- نشاط مكثف لفرع التنظيم في أفغانستان «خراسان»: تزايد نشاط فرع تنظيم «داعش» في أفغانستان «خراسان»، الذي قام بتنفيذ العديد من العمليات الإرهابية بالداخل الأفغاني و ضد حركة «طالبان»، وهي العمليات التي تنامت بشكل كبير منذ الانسحاب الأمريكي من أفغانستان في منتصف أغسطس ٢٠٢١، حيث سعى التنظيم لتحقيق هدفين هما:

أ- السيطرة الجهادية: يسعى «داعش» عبر تصعيد عملياته داخل أفغانستان إلى منع تنظيم «القاعدة» من استعادة نفوذه في الداخل الأفغاني بعد الانسحاب الأمريكي، لما يمكن أن يمثله من تهديد لتنظيم «داعش» الذي يعتبر تنظيم «القاعدة» مصدر التهديد الأول لكون «القاعدة» هو المنافس الأوحده للتنظيم في مجمل أفرع التنظيم بدول الارتكاز المختلفة بالإقليم، ولإظهار التفوق والريادة واقتناص الزعامة من تنظيم «القاعدة» باعتبار تنظيم «داعش» هو التنظيم الأقوى في ساحة التنظيمات المتطرفة العنيفة سواء من حيث تماسك البنية التنظيمية أو من حيث القدرة على القيام بالعديد من

ب- استهداف المدنيين الأوروبيين: ربما يركز التنظيم على تنفيذ عمليات إرهابية ضد المدنيين الأوروبيين، نظراً لسهولة عملية الاستهداف سواء للجاليات الأوروبية المنتشرة في دول العالم سواء (سياح- أو عاملين)، أو المواطنين في الداخل الأوروبي عبر ما يمكن أن يطلق عليهم «الذئاب المنفردة».

ج- استهداف الشركات الاقتصادية الأوروبية: تعتبر الشركات الاقتصادية الأوروبية أحد الأهداف التي يمكن أن تحظى باهتمام خاص من جانب تنظيم «داعش» وبشكل خاص شركات النفط وخطوط نقل النفط، حيث تعمل العديد من الشركات الأوروبية وبشكل خاص البريطانية والفرنسية في مجال النفط بدول الشرق الأوسط بجانب شركات الاتصالات الفرنسية والبريطانية والتي تتواجد في العديد من دول الشرق الأوسط ومنها بعض دول الساحل والصحراء.

### الاتجاهات الرئيسية لمسارات تحرك تنظيم «القاعدة» خلال عام ٢٠٢١

لم تختلف الاتجاهات الرئيسية لتنظيم «القاعدة» خلال عام ٢٠٢١، عما كان عليه التنظيم خلال عام ٢٠٢٠، سواء من حيث الاختفاء «المقصود» لنشاط التنظيم المركزي في أفغانستان، أو من حيث التراجع الشديد في نشاط أفرع التنظيم بدول اليمن والساحل الأفريقي وسوريا. ويتمثل المتغير الرئيسي في عام ٢٠٢١ في التراجع في عدد العمليات الإرهابية لحركة «شباب المجاهدين»- التي تتبع «القاعدة»- في الصومال مقارنة بالأعوام السابقة.

وبعيداً عن رصد عدد العمليات الإرهابية لتنظيم «القاعدة»، سواء على المستوى المركزي أو على مستوى أفرع التنظيم المختلفة، فإن هناك بعض الاتجاهات التي ظهرت خلال عام ٢٠٢١، شكلت متغيراً جوهرياً في أداء واستراتيجية تنظيم «القاعدة» تتمثل في قبول تنظيم «نصرة الإسلام والمسلمين» في الساحل الأفريقي الانخراط في حوار مع الحكومة المالية، وهو المسار

«داعش» إلى إعلان تشكيل مجموعة أزمة خاصة بأفريقيا، لمكافحة تنامي نشاط التنظيم بالقارة الأفريقية.

٢- التوسع في استقطاب الذئاب الغاضبة: شهدت بعض الدول الأوروبية العديد من العمليات الإرهابية العشوائية على يد عناصر متطرفة تؤمن بأفكار تنظيم «داعش»، حيث اعتمد التنظيم خلال عام ٢٠٢١، على استهداف العناصر الغاضبة من المسلمين في أوروبا وخصوصاً في أوساط المهاجرين واللاجئين، لتنفيذ عمليات إرهابية عشوائية بالداخل الأوروبي.

٣- مزيد من التركيز على استهداف القوات الغربية: بتحليل مضمون خطابات تنظيم «داعش» المختلفة- والتي صدرت عن التنظيم خلال عام ٢٠٢١ وبشكل خاص خلال الربع الأخير من العام- يتضح ارتفاع خطاب التحريض على استهداف القوات العسكرية الغربية في بعض دول تركز التنظيم وبشكل خاص تجاه القوات الفرنسية في منطقة الساحل الأفريقي والقوات الأمريكية في العراق وسوريا. فمن المتوقع أن ترتفع نسبة استهداف القوات العسكرية الغربية من قبل تنظيم «داعش» في المنطقة بجانب استهداف المصالح الاقتصادية والمدنيين بالمنطقة، وهو ما يمكن تحديده مساره على النحو التالي:

أ- استهداف القوات العسكرية الأوروبية بالمنطقة: تنتشر القوات العسكرية الأوروبية، وبشكل خاص الفرنسية والبريطانية في العديد من مناطق الإقليم، حيث تتمركز القوات العسكرية الفرنسية في شمال شرق سوريا بمناطق النفوذ التركي، بجانب تواجد القوات العسكرية الفرنسية بمنطقة الساحل الأفريقي، وهو التواجد الأهم والأكثر انتشاراً للقوات الفرنسية سواء البرية أو الجوية، وتعتبر هذه المنطقة أهم نقاط ارتكاز تنظيم «داعش»، وهو ما يزيد من احتمال استهداف تلك القوات المتواجدة وبشكل خاص في دول الساحل الأفريقي (تشاد والنيجر ومالي وبوركينا فاسو)، والصحراء الكبرى.

في الوقت الذي سارعت بعض قيادات أفرع تنظيم «القاعدة» إلى تقديم التهنئة لحركة «طالبان» بسيطرتها على الحكم في كابول كما حدث من فرع التنظيم في اليمن الذي دفع العديد من عناصر التنظيم إلى الانسحاب منه، وهو المشهد الذي يمكن أن يتكرر خلال عام ٢٠٢٢، بل يمكن أن يؤدي إلى انسحاب أفرع كاملة عبر فك الارتباط التنظيمي مع تنظيم «القاعدة» في أفغانستان، وخصوصاً وأن حالة الرفض تتزامن مع حالة الغموض المحيط بمصير زعيم التنظيم أيمن الظواهري، مع توقف كامل لأداء التنظيم المركزي سواء عبر بياناته الإعلامية أو من خلال نشاطه العملي.

٢- انخراط بعض أفرع التنظيم في حوار مع الحكومات المركزية: يمكن أن يشهد عام ٢٠٢٢ انخراطاً لبعض أفرع تنظيم «القاعدة» في بعض دول الإقليم، وخصوصاً أفريقيا، في حوار سواء بشكل مباشر مع الحكومات المركزية أو بطرق غير مباشرة مع قوى دولية، اعتماداً على نجاح النموذج الطالباني خلال عام ٢٠٢١.

في المحمل، سوف تشهد خريطة التنظيمات والجماعات الإرهابية في الإقليم العديد من التحولات التي يحتمل حدوثها خلال عام ٢٠٢٢، سواء عبر تصاعد بعض التنظيمات الإرهابية، أو من خلال الانخراط في جولات من الحوار مع بعض الدول المركزية، وهو ما يمكن أن يعيد صياغة خريطة التنظيمات الإرهابية في الإقليم والعالم خلال الفترة المقبلة.

الذي يمكن أن يطلق عليه «المسار الطالباني»، على نحو يمكن أن يعيد صياغة خريطة التنظيمات الإرهابية في المنطقة، فضلاً عن تكتيكات المواجهة والتعامل مع هذه التنظيمات في العديد من دول العالم.

هذا المسار يأتي في ظل حرص الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا على استهداف قيادات تنظيم «القاعدة»، سواء على المستوى المركزي أو على مستوى قيادات أفرع التنظيم المختلفة بدول الإقليم، وهو ما أثر وبشكل كبير على فاعلية ونشاط بعض أفرع تنظيم «القاعدة» كما حدث بالنسبة لأفرع التنظيم في اليمن والمغرب العربي ومنطقة الساحل وسوريا.

### الاتجاهات المحتملة لتنظيم «القاعدة» خلال عام ٢٠٢٢

قد تفرض هذه التطورات تداعيات رئيسية على الاتجاهات المحتملة لتنظيم «القاعدة» في العام الجديد، وتتمثل أبرز تلك التداعيات في:

١- حدوث انشقاقات محتملة: شهد تنظيم «القاعدة» خلافات عدة في أعقاب الانسحاب الأمريكي من أفغانستان ووصول حركة «طالبان» إلى السلطة في كابول، نتيجة تعهدات حركة «طالبان» للولايات المتحدة الأمريكية بمنع قيام تنظيم «القاعدة» بتهديد واستهداف المصالح الأمريكية، وهو ما رفضته العديد من قواعد تنظيم «القاعدة»، وتم الترويج لهذا الرفض من قبل بعض أعضاء تنظيم «حراس الدين» في سوريا،



## مستقبل اليمين المتطرف في أوروبا

### أمل مختار

باحثة في شؤون التطرف والعنف – برنامج دراسات الإرهاب والتطرف –  
مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية.

ووسائل الإعلام، وأيضاً من خلال تنفيذ عمليات عنف ضد مواطني الأقليات الأوروبية أو من اللاجئين أو طالبي اللجوء.

كما تشير التقارير الأمريكية والأوروبية إلى وجود دعم روسي قوي لجماعات وتنظيمات اليمين المتطرف، ودور في نشر الأخبار التي تساعد على تهيئة المزاج الأوروبي العام لتقبل تلك الأفكار والتصويت للأحزاب الشعبوية والمتطرفة بدلاً من أحزاب اليمين واليسار التقليدية، بل وإعطاء المبرر لارتكاب عمليات إرهابية على أساس تلك الأفكار.

وعلى الرغم من هذا التقدم، إلا أن عدداً من استطلاعات الرأي تشير إلى أن الفترة التي بدأت منذ ٢٠٢٠ تشهد تراجعاً ولو طفيف في المزاج الانتخابي بالتصويت للأحزاب الشعبوية. لكن يظل خطر تداعيات الانتشار الكبير لأفكار اليمين المتطرف العنصرية والتي تحض على الكراهية قائماً وكبيراً خلال الفترة القادمة، وذلك لأن الأجهزة الأمنية الغربية ظلت لسنوات مهتمة بدراسة وتتبع ظاهرة التطرف الإسلامي العنيف ضاربة بعرض الحائط كافة التحذيرات من تنامي تهديد أمني أخطر ناشئ من الداخل.

### اليمين المتطرف والمزاج الانتخابي الأوروبي

كان عام ٢٠١٩، هو عام الصعود اللافت لأحزاب اليمين المتطرف وخاصة في انتخابات الاتحاد الأوروبي التي حصلت فيها على ١٠٥ مقعد، حيث فازت في الانتخابات البرلمانية للاتحاد في ثلاث دول كبرى وهي فرنسا وبريطانيا وإيطاليا. ومن الجدير بالذكر أن ثمة تراجعاً حدث في المكاسب السياسية لأحزاب اليمين المتطرف خلال عام ٢٠٢١، حيث انتهى حكم رئيسين شعبيين في أوروبا: الأول، الرئيس البلغاري بويكو بوريسوف، الذي تم التصويت لإقالته من منصبه في أبريل ٢٠٢١. والثاني، الرئيس التشيكي أندريه بابيس بعد خسارته في الانتخابات الأخيرة.

يمثل الحديث عن اليمين المتطرف في أوروبا أمراً شائكاً للغاية، لأنها مساحة رمادية تختلط فيها ثلاث مستويات: الممارسة السياسية الشرعية المتمثلة في أحزاب اليمين المتطرف والأحزاب الشعبوية، والتطرف الفكري واللفظي المخالف للقانون ولكنه مسموح به على منصات الانترنت ووسائل التواصل الاجتماعي دون منعه إلا ما ندر، والهجمات العنيفة التي تصل إلى حد الوصف بالإرهاب.

إن الخط الفاصل لا يكون دائماً بهذا الوضوح، حيث أن مفردات الخطاب الشعبوي والعنصري الذي يستخدمه ممثلو الأحزاب اليمينية المتطرفة في أوروبا تشابه إلى حد كبير مع خطابات قيادات وقواعد الجماعات اليمينية المتطرفة والتي بدأت الحكومات بحظر بعضها مؤخراً، كما تتقاطع مع منشورات منفذى عمليات الإرهاب الأبيض، الذي بات الأخطر والأكثر عدداً في أوروبا.

كانت الفترة الرئاسية لدونالد ترامب هي الفترة الذهبية لنمو جماعات وتنظيمات اليمين المتطرف في أوروبا، خاصة في ظل التوسع في استخدام الانترنت ووسائل التواصل الاجتماعي في حشد عدد أكبر من المؤيدين لأفكار اليمين المتطرف العديدة، والتي منها نظرية «سمو العرق الأبيض» ونظرية المؤامرة على نقاءه التي تتبلور في نظرية «الإحلال العظيم» والاعتقاد في حتمية التخلص من المهاجرين واللاجئين وإعادةهم إلى أوطانهم الأصلية واتخاذ مواقف رافضة للتعدد والتسامح الثقافي بما فيه قبول الممارسات الدينية وخاصة الإسلامية، فضلاً عن معاداة الحركات والأفكار المطالبة بحقوق المرأة والحريات. إلى جانب كل ذلك تركز جزء كبير من خطاب اليمين المتطرف في أوروبا على إعلاء مبدأ سيادة الدول وتقويض دور الاتحاد الأوروبي.

وخلال السنوات الست الماضية تمدد اليمين المتطرف سواء على مستوى الانتخابات الرئاسية أو البرلمانية، كما علا صوته على مستوى نشر أفكاره على الانترنت

## الدور الروسي في دعم اليمين المتطرف

أصدر مركز ستراتفور تقريراً مطولاً عن الدور الذي تقوم به روسيا مؤخراً من دعم تيارات اليمين المتطرف والعنيف في الديمقراطيات الغربية. على سبيل المثال، تُعد الحركة الإمبراطورية الروسية (RIM) مجموعة قومية عنصرية متطرفة شبه عسكرية تسعى إلى العودة إلى الدولة الإمبراطورية الروسية القيصرية. وعلى الرغم من ذلك، لا يزال الكرملين يسمح لهذه الحركة بإدارة مرافق التدريب والتواصل مع المجموعات المتشابهة معها في الخارج، وخلال العقد الماضي، سمحت السلطات الروسية أيضاً للجهات اليمينية المحلية الفاعلة باستضافة اجتماعات داخل البلاد مع نظرائها الأجانب.

وأوضح التقرير أنه في عام ٢٠٢٠، صنفت الولايات المتحدة حركة الإمبراطورية الروسية وقادتها باعتبارهم إرهابيين عالميين بسبب اتصال الحركة بالأنشطة العنيفة للمتطرفين اليمينيين في الخارج. وتضمنت هذه الأنشطة توفير تدريب شبه عسكري لعناصر يمينية أجنبية، بما في ذلك النازيون الجدد الذين نفذوا سلسلة من التفجيرات ضد اللاجئين في السويد.

كما جاء في التقرير أن الأمن السويدي قد وجه اتهامات لشخصيات روسية بالتدخل في انتخابات السويد التي أجريت في عام ٢٠١٨ - والتي حصل فيها حزب سياسي من أصول نازية جديدة على عدد قياسي من المقاعد التشريعية - من خلال استغلال مخاوف الهجرة والترويج للمشاعر المعادية للأجانب على شبكة الإنترنت.<sup>(٣)</sup>

وفي السياق ذاته، نشر مركز قانون الفقر الجنوبي Southern Poverty Law Center الأمريكي في أكتوبر ٢٠٢٠ سلسلة وثائق صوتية تحت اسم «بيدو مثل الكراهية» (Sound Like Hate) تشمل ٨٣ ساعة من التسجيلات المسربة بين رينالدو نازارو مؤسس جماعة «ذا بيز» ونحو ١٠٠ مجند محتمل. جاء في أحد أجزاءها قول نازارو الهارب والمقيم في روسيا: «مهمتنا بسيطة للغاية. إنها التدريب والسيطرة على الشبكات

وقد أظهر استطلاع نُشر في نوفمبر ٢٠٢١ من قبل مؤسسة استطلاع الرأي البريطانية You Gov أن الدعم الشعبي قد انخفض في ١٠ دول أوروبية على مدى السنوات الثلاث الماضية، مما يشير إلى أن الجاذبية الانتخابية للشعبوية ربما تكون قد بلغت ذروتها في ٢٠١٩، ثم أخذت في الانخفاض تدريجياً.

وفي السياق ذاته، أشارت استطلاعات الرأي التي جمعتها مؤسسة Europe Elects ومقرها ألمانيا أيضاً إلى حدوث انخفاض في دعم الشعبويين، من أقصى اليمين واليسار المتطرف، مع تراجع شعبية الأحزاب الشعبوية في ١٠ دول أوروبية وزيادة في ثلاث دول فقط هي هولندا والبرتغال وقبرص.<sup>(١)</sup>

في المقابل، يبدو أن أحزاب اليمين المتطرف والشعبوية الأوروبية تأخذ خطوات باتجاه توحيد صفوفها في برلمان الاتحاد الأوروبي، فقد شهدت العاصمة البولندية وارسو في ٤ ديسمبر ٢٠٢١، مؤتمراً لتلك الأحزاب بهدف توحيد صفوفها والتنسيق بشأن التصويت في القضايا الهامة بالنسبة لها مثل حماية سيادة الدول في مواجهة الاتحاد الأوروبي والموقف من الهجرة غير النظامية.

وشارك في المحادثات رئيس الوزراء المجري فكتور أوربان، وزعيمة حزب التجمع الوطني اليميني المتطرف في فرنسا مارين لوبن، ورئيس حزب القانون والعدالة الشعبوي اليميني الحاكم في بولندا ياروسلا فكاتشينسكي. وقد جاء هذا المؤتمر في خضم نزاع بين بولندا والمجر من جهة، والاتحاد الأوروبي الذي يتحفظ على أموال مخصصة للتعافي من آثار «كوفيد-١٩» الاقتصادية للبلدين، من جهة أخرى.

وتتهم وارسو وبودابست، الاتحاد الأوروبي بتقويض سيادتها، بينما أكد الاتحاد الأوروبي أن البلدين يشهدان تراجعاً في الحريات والديمقراطية.<sup>(٢)</sup>



قانونية أو غير قانونية، بالإضافة إلى تغييرات جذرية في بنيته. وأشار التقرير إلى أن وسائل التواصل الاجتماعي ومواقع الانترنت صعّدت من خطابات اليمين المتطرف، وباتت وسائط مهمة في الدعاية وكسب مؤيدين جدد.<sup>(٤)</sup>

### تأثيرات على مسلمى أوروبا وطالبي اللجوء

تأتى مسألة الحفاظ على الهوية وتصدير فكرة الخوف من تكاثر أعداد المسلمين في أوروبا على تغير الهوية والطابع الأوروبي على قائمة أولويات أحزاب وحركات اليمين المتطرف، التي تتبنى مواقف متشددة ورافضة لقبول طلبات اللجوء بل والدعوة إلى إعادة اللاجئين إلى دولهم حتى وإن مثل هذا خطراً عليهم. ويكمن الخطر الحقيقي في وجود وترديد تلك الأفكار لأن متابعة المشهد السياسى والانتخابى في دول أوروبا تكشف أنه حتى وإن لم تصل الأحزاب اليمينية إلى السلطة إلا أنها تخلق مناخاً محفزاً للأحزاب الأخرى للمزايدة عليها في تلك الملفات بهدف كسب أصوات الناخبين ذوى النزعات القومية واليمينية.

وفي ظل تداعيات جائحة كوفيد- ١٩ وخاصة على ثقة المواطن الأوروبي في السياسات الحكومية، تصبح الفرصة سانحة لرواج الدعاية الالكترونية المناهضة لتيار الوسط الذى تحكم في مقاليد الحكم في دول أوروبا خلال العقود الطويلة الماضية، ذلك التيار الذى ظل بطرفه اليسارى واليميني الضامن الرئيسى لقيم الديمقراطية والليبرالية والتعددية الثقافية وقبول الآخر وتوفير مناخ آمن للأقليات المسلمة وقبول المهاجرين من دول الجنوب، وكذلك الدافع وراء نجاح تجربة الاتحاد الأوروبي.

لكن تدهور الأوضاع الاقتصادية وارتفاع نسب البطالة والتضخم وتراجع معدلات النمو كان المناخ الملائم لخبوت بريق قيم العولمة والاتحاد الأوروبي بل وأيضا سحب الثقة من الأحزاب السياسية التقليدية، ومن ثم رواج الأفكار المتطرفة وخاصة أفكار اليمين المتطرف التي تدعو إلى العودة إلى الدولة القومية وغلق الحدود

والاستعداد للانهايار. نريد أن نكون جاهزين ومستعدين تماماً للاستفادة من أى فوضى أو فراغ فى السلطة».<sup>(٤)</sup>

### اليمين المتطرف وممارسة العنف

تواجه أوروبا تهديداً أمنياً خطيراً بسبب جماعات وحركات اليمين المتطرف العنيف. ذلك الفكر المتطرف أصبح معتاداً على ارتكاب عنف شديد يصل إلى درجة القتل على الهوية من خلال عمليات قتل عشوائي أو اغتيالات لشخصيات مدنية غير مسلحة ومنهم أطفال، وبات الوجه الأخطر للمتطرف العنيف في أوروبا وأمريكا الشمالية بلا منازع في الآونة الأخيرة.

ووفقاً لتقرير مؤشر الإرهاب في أوروبا لعام ٢٠٢١، الصادر عن المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب، فإن الأجهزة الأمنية البريطانية قد تمكنت خلال السنوات الأربع الماضية من تعطيل ١٠ عمليات يمينية إرهابية من أصل ٢٩ عملية. فيما أعلن وزير الداخلية الألماني هورستز يهوفر أن ألمانيا أحبطت ٢٣ هجوماً إرهابياً خلال السنوات الماضية. وأعلنت الوزارة أن ألمانيا شهدت ٢١٢ جريمة معادية للإسلام ما بين هجوم على المسلمين أو أماكن عبادتهم خلال النصف الأول من عام ٢٠٢١. لكن الرقم يمثل نصف الحوادث التي تمت في نفس الفترة خلال عام ٢٠٢٠.

كما أعلنت «الهيئة الاتحادية لحماية الدستور» في ألمانيا، في تقرير نشرته يوم ١٥ يونيو ٢٠٢١، عن ارتفاع عدد الأشخاص المحتمل انتمائهم للتيار اليميني المتطرف بنسبة ٨,٣٪، ووصل إلى ٣٣ ألف و ٣٠٠ شخص. وجاء في تقييم الهيئة أن ٤٠٪ تقريباً من هؤلاء الأشخاص تصنفهم الهيئة على أنهم «يتسمون بالعنف أو مروجون للعنف أو داعمون للعنف أو مؤيدون للعنف».

وفي هذا السياق، كشف تقرير للاستخبارات البلجيكية أن اليمين المتطرف في أوروبا الغربية بدأ بتغيير نمط أنشطته، وأن قيادات بعض مجموعاته المتطرفة بدأت بأمر عناصرها بالتدريب على الرماية وحيازة أسلحة بطرق

لتلك الأحزاب، إلا أن المناخ الذي هيأته تلك الأحزاب سواء من وصل منها إلى دوائر العمل السياسي أو من كانت له فرصة الإدلاء بالتصريحات والخطب بوصفها أحزاب معارضة شرعية، ذلك المناخ قدم دعماً كبيراً لنمو الحركات اليمينية المتطرفة العنيفة وساهم في توجيه الثقافة السياسية في الدول الأوروبية نحو رفض الأقليات والتسامح الثقافي والديني وكذلك اتخاذ مواقف عدائية تجاه اللاجئين وخاصة المسلمين منهم، والتشكيك الدائم في الاتحاد الأوروبي والإعلاء من النزاعات القومية التي طالما كانت سبباً في حروب وعنف واسع النطاق شهدته أوروبا خلال النصف الأول من القرن العشرين.

ومن ثم يظل الأخطر في توقعات ٢٠٢٢ هو زيادة عدد ما تطلق عليه الدول الأوروبية اسم «الإرهابيين المحتملين»، ولكن هذه المرة من طرف اليمينيين المتطرفين وليس الإسلاميين المتطرفين. وأيضاً زيادة احتمالات وقوع عمليات إرهاب أبيض في أوروبا وخاصة ضد اللاجئين أو طالبي اللجوء.

ورفض اللاجئين بل وتحميل المهاجرين واللاجئين أسباب الأزمات الاقتصادية.

ومن ثم تشير التقارير الصادرة في ٢٠٢١ إلى تزايد استغلال دعاة تفوق العرق الأبيض وأنصار نظريات المؤامرة من أتباع اليمين المتطرف استمرار تلك الظروف السياسية والاقتصادية والصحية لتوسيع عمليات تجنيد أتباع جدد وتوسيع نطاق عملياتهم الإرهابية، مما قد يجعله التحدي الأهم والأخطر للدول الأوروبية ويشكل هؤلاء - بحسب عدد الاعتقالات والتحقيقات التي أجريت مؤخراً - تهديداً داخلياً أكبر من المتطرفين الإسلاميين بالنسبة للأجهزة الأمنية، ويرجع ذلك جزئياً إلى أنهم بإمكانهم العمل بشكل أكثر سهولة داخل منظمات أوروبية لها ثقافات وقيادات أكثر تقبلاً لبعض من أفكارهم.<sup>(٦)</sup>

### خاتمة

وأخيراً، يمكن القول إنه حتى إذا كانت استطلاعات الرأي تشير إلى تراجع ولو طفيف في نسب التصويت

## الهوامش:

1- Jamie Dettmer, "Europe's Populist Wave Shows Signs of Ebbing", November 29, 2021. Available at: <https://www.voanews.com/a/europe-populist-wave-shows-signs-of-ebbing/6332323.html>

٢ - «حركات اليمين الشعبوي في أوروبا تبحث توحيد صفوفها»، اندبندنت عربية، ٥ ديسمبر ٢٠٢١. متاح على الرابط التالي:

<https://cutt.us/aHXDJ>

3- "Russia's Role in Stoking Right-Wing Extremism in the West", worldview-stratfor, Jan 18, 2021. . Available at:

[https://worldview-stratfor-com.translate.goog/article/russia-s-role-stoking-right-wing-extremism-west?\\_x\\_tr\\_sl=ar&\\_x\\_tr\\_tl=en&\\_x\\_tr\\_hl=en-US&\\_x\\_tr\\_pto=op.sc](https://worldview-stratfor-com.translate.goog/article/russia-s-role-stoking-right-wing-extremism-west?_x_tr_sl=ar&_x_tr_tl=en&_x_tr_hl=en-US&_x_tr_pto=op.sc)

4- Kim Hjelmgard, "Secret audio recordings detail how white supremacists seek recruits from military, police Members of the public can report suspected terrorists to the FBI at tips.fbi.gov or 1-800-CALLFBI (225-5324)., USA TODAY Oct. 15, 2020. Available at:

[SPLC releases audio on how neo-Nazi group recruits military, police \(usatoday.com\)](https://www.usatoday.com/story/news/nation/2020/10/15/splc-releases-audio-on-how-neo-nazi-group-recruits-military-police/5848440002)

٥ - ملف مؤشر الارهاب في أوروبا - عام ٢٠٢١، المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والاستخبارات، ١٢ ديسمبر ٢٠٢١. متاح على الرابط التالي:

<https://cutt.us/cavZl/>

6- Sam Lichtenstein, "Right-Wing Terrorism in Europe: A Threat Poised to Expand in 2021", Jan 7, 2021. Available at:

<https://worldview.stratfor.com/article/right-wing-terrorism-europe-threat-poised-expand-2021>



## تحديات معقدة للاقتصاد العالمي

**حسين سليمان**

باحث - مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية

النمو الإيجابي القوي في العام الجديد ٢٠٢٢، من خلال معدل نمو للناتج العالمي قد يصل إلى ٩,٤٪ تقريباً، وهو إن كان أقل من العام المنقضي، إلا أنه يظل المعدل الأعلى خلال عقد على الأقل.<sup>(٢)</sup>

ووفقاً لهذه التوقعات، فإن الناتج العالمي بالأسعار الثابتة، من المفترض أن يتعافى في عام ٢٠٢٢، ويستعيد المستوى الذي كان من المرجح أن يصل إليه خلال العام، إن لم تقع أزمة كوفيد-١٩ بالأساس. ويعد ذلك إن تحقق إنجازاً، خاصة بالمقارنة بالأزمة المالية العالمية في عام ٢٠٠٨، والتي لم يستعد الاقتصاد العالمي حتى الآن، مستويات الناتج المحتملة التي كان من المرجح أن يصل إليها إذا لم تندلع الأزمة.

ويوضح الشكل التالي هذا الفارق في مسار التعافي بين أزمة كوفيد-١٩، والأزمة المالية العالمية، من خلال توقع القيمة المحتملة للناتج العالمي بالأسعار الثابتة في الأعوام من ٢٠٢٠ وحتى ٢٠٢٢، قياساً على خط اتجاه الفترة بين ٢٠٠٩ و٢٠١٩، وكذلك القيمة المحتملة للناتج منذ عام ٢٠٠٨، قياساً على خط الاتجاه خلال العقد ونصف تقريباً السابقين للأزمة المالية العالمية. وكما هو واضح من الشكل، فإن خط اتجاه الناتج العالمي منذ الأزمة العالمية قد انكسر في عام ٢٠٢٠ بسبب جائحة كوفيد-١٩، ومن المتوقع أن يستعيد هذا المنحى في العام الجديد، في حين يستمر الناتج العالمي دون الخط المحتمل الذي انكسر مع الأزمة المالية قبل أكثر من عقد، والذي يشير بالتالي الفارق بينه وبين خط الناتج الفعلي منذ الأزمة المالية العالمية، إلى الخسارة التراكمية في الناتج المحتمل، منذ ذلك الحين.

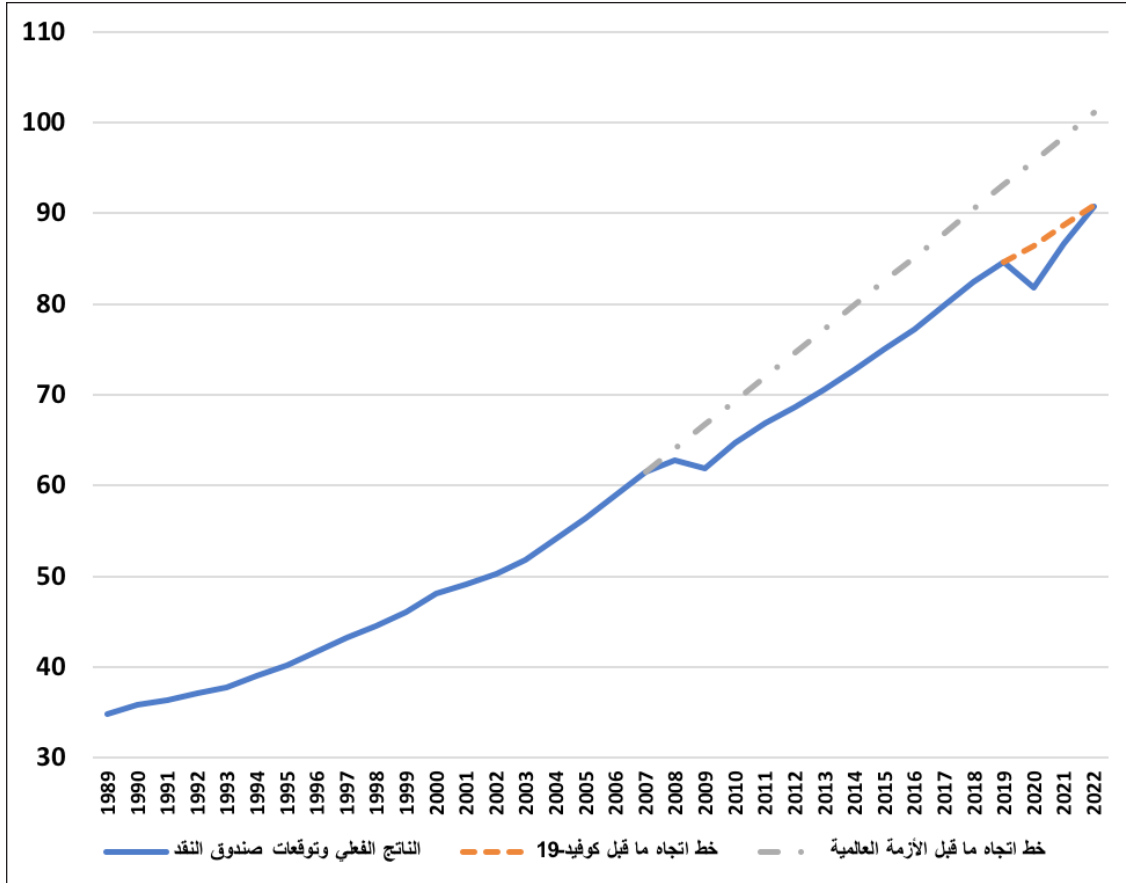
مر الاقتصاد العالمي خلال العامين الأخيرين بتقلبات حادة وسريعة، نتيجة تفشي وباء كوفيد-١٩ في عام ٢٠٢٠، وما صاحبه من إجراءات إغلاق للاقتصاد العالمي لأشهر، تسببت في انكماش هو من الأسوأ منذ عقود طويلة، أعقبه إعادة فتح أغلب الأنشطة في عام ٢٠٢١، بما أنتج نمواً هو الأقوى كذلك، منذ عقود. وخلال هذه الفترة ظهرت سلالات متحورة جديدة من فيروس كوفيد-١٩، تسببت في موجات متتالية من الإغلاق، في بلدان ومدن متفرقة حول العالم للسيطرة على انتشارها، ومع ظهور سلالة أوميكرون قبل أسابيع، تبنت العديد من البلدان إجراءات احترازية مشددة.

وفي محاولة استشراف أداء الاقتصاد العالمي خلال العام الجديد، ٢٠٢٢، فإن هذه البيئة التي يشوبها عدم اليقين، خاصة بسبب احتمالية الإغلاق المتكرر، حتى ولو كان في مناطق جزئية، تجعل من توقع مسار الاقتصاد العالمي مهمة معقدة، بعد أن كانت التوقعات تميل بوضوح للتفاؤل قبل أشهر، بخصوص امتداد التعافي الذي شهده عام ٢٠٢١ المنتهي، إلى الأعوام القليلة المقبلة.

### مسار التعافي

حقق الاقتصاد العالمي نمواً قوياً في عام ٢٠٢١، وصل وفقاً للتقديرات إلى ٩,٥٪، بعد الانكماش القياسي خلال عام ٢٠٢٠، مدفوعاً بحزم تحفيز ومساعدة حكومية غير مسبقة، وصلت إلى ٢٠ تريليون دولار تقريباً<sup>(١)</sup>، أي ربع الناتج العالمي في عام ٢٠١٩ قبل الأزمة، ومدفوعة بهذا الزخم واستمرار نمو الطلب، وتشير أحدث توقعات صندوق النقد الدولي إلى استمرار

شكل (١): الناتج الإجمالي العالمي بالأسعار الثابتة (مليار دولار أمريكي)  
القيم الحقيقية وخطوط الاتجاه (خلال الفترة ١٩٨٩-٢٠٢٢)



المصدر: أعدده الباحث باستخدام الانحدار الخطي، بناءً على بيانات قاعدة بيانات البنك الدولي، وتوقعات صندوق النقد الدولي.

وكمما تبين حدة الانكماش حول العالم خلال عام ٢٠٢٠، ذروة أزمة كوفيد-١٩، فقد تبين كذلك التعافي خلال العام المنقضي، ومن المتوقع أيضاً أن يستمر ذلك خلال العام الجديد. فمن المتوقع على سبيل المثال أن تحقق الاقتصادات مرتفعة الدخل نمواً في عام ٢٠٢٢ يصل في المجمل إلى ٥,٤٪، وذلك بعد أن كانت انكسبت بالنسبة ذاتها خلال عام ٢٠٢٠. وعلى الجانب الآخر، فإن الاقتصادات متوسطة ومنخفضة الدخل، قد تنمو وفقاً لتوقعات صندوق النقد الدولي، بـ ١,٥٪ في العام الجديد، في حين كانت قد انكسبت بـ ١,٢٪ في عام ٢٠٢٠.

وضمن هذه التصنيفات الجامعة، فإن اقتصاد الولايات المتحدة، من المتوقع أن ينمو في عام ٢٠٢٢، بـ ٢,٥٪، في حين يُتوقع أن يصل معدل نمو منطقة اليورو إلى ٣,٤٪، واليابان إلى ٢,٣٪، والمملكة المتحدة إلى ٥,٥٪. وفي الوقت ذاته، فمن المتوقع أن ينمو الاقتصاد الصيني في العام الجديد بمعدل ٦,٥٪، وهو واحد من الاقتصادات المعدودة حول العالم، التي لم تنكمش خلال عام ٢٠٢٠، ولكن تباطأ نموها فحسب. وكذلك، فمن المتوقع أن يحقق الاقتصاد الهندي نمواً يصل إلى ٨,٥٪، وأن ينمو اقتصاد البرازيل بـ ١,٥٪، خلال عام ٢٠٢٢.<sup>(٣)</sup>

المرتفع، خاصة من القطاع العائلي، مدفوعاً بحزم المساعدة والتحفيز الحكومية غير المسبوقة، والتي تحفز الإنفاق، في ظل نقص المعروض بسبب أزمات التوريد. وخلال العام ٢٠٢١، فقد وصل معدل التضخم بالفعل إلى ٣،٤٪، وهو أعلى معدل منذ عقد تقريباً، بسبب هذه العوامل، وكان من المتوقع أن يتراجع إلى ٨،٣٪ خلال العام الجديد، ولكن المخاطر المشار إليها باتت تهدد باستمرار صعود معدل التضخم العالمي.<sup>(٥)</sup>

وترتبط مخاطر التضخم في العام الجديد، بأزمة الطاقة التي ضربت مناطق عدة حول العالم، خاصة مع نهاية العام الحالي، ودخول فصل الشتاء وما يحتمه من زيادة في استهلاك الطاقة للتدفئة في البلدان باردة الأجواء، خاصة الأوروبية. وقد حدث ذلك بسبب الارتفاع السريع في الطلب على الطاقة خلال عام ٢٠٢١، بسبب إعادة فتح الاقتصاد العالمي، والتي لم تستطع إمدادات الطاقة والمخزون مجاراتها، خاصة بسبب تسارع وتيرة الحد من استخدام مصادر الطاقة الكربونية الملوثة، بما يشمل إغلاق محطات الكهرباء العاملة بالفحم، والعاملة بالطاقة النووية، وتقليص الاستثمارات الجديدة في حقول النفط والغاز، وذلك خلال الأعوام الأخيرة.

وقد أدى ذلك إلى وصول أسعار مصادر الطاقة خلال العام المنتهي إلى مستويات قياسية، فقد ارتفع سعر النفط إلى أعلى مستوى منذ ٧ سنوات، خلال الأسابيع الأخيرة، في حين وصلت أسعار الغاز الطبيعي والفحم إلى أعلى مستوياتها على الإطلاق. ومع التوقعات باستمرار أزمة الطاقة هذه خلال العام المقبل أيضاً، بسبب الاستجابة المتأخرة للإمدادات، التي قد تستغرق بضعة سنوات لاحتياجها استثمارات جديدة، مع استمرار القيود الإجرائية البيئية على الطاقة الكربونية حتى خلال الأزمة، فإن هذا قد يعزز من الضغوط التضخمية في الاقتصاد الدولي، ويجعل من شبح الركود التضخمي أكثر واقعية.

ولمواجهة مخاطر التضخم خلال العام المقبل، فمن المتوقع

وبالتزامن مع الاستمرار المتوقع للنمو القوي للنتائج العالمي خلال عام ٢٠٢٢، فمن المتوقع أيضاً أن تستمر حركة التجارة العالمية في التعافي الذي بدأته عام ٢٠٢١، بعد أزمة كانت من الأسوأ تأثيراً على التجارة، بسبب إجراءات الإغلاق التي عطلت تدفق السلع والخدمات والأفراد حول العالم. ففي حين انكششت حركة التجارة العالمية في عام ٢٠٢٠، بمعدل -٢،٨٪، إلا أنها حققت نمواً إيجابياً بمعدل ٧،٩٪ في عام ٢٠٢١، ومن المتوقع خلال العام الجديد، أن تنمو بـ ٦،٧٪.<sup>(٤)</sup>

### المخاطر المحتملة

تواجه هذه التوقعات المتفائلة المشار إليها، عدداً من المخاطر التي تهدد الاقتصاد العالمي خلال العام الجديد، والتي قد تؤدي إلى تباطؤ التعافي العالمي، واستمرار تبعات أزمة كوفيد-١٩، والسياسات التي طبقت لمواجهة، إلى عام ثالث. وكما تمت الإشارة، فإن أولى هذه المخاطر هي الموجات والسلالات الجديدة من فيروس كوفيد-١٩، والتي قد تؤدي إلى إعادة فرض إجراءات إغلاق حول العالم، وهو ما يحدث بالفعل حالياً في عدد من البلدان، خاصة في أوروبا، وسط تفشي سلالة أوميكرون المكتشفة حديثة، وإن كانت إجراءات الإغلاق ما تزال أخف وطأة وأصغر نطاقاً مما تم تطبيقه في عام ٢٠٢٠، مع بداية تفشي الوباء.

وسيؤدي تجدد إجراءات الإغلاق، إذا امتد إلى العام الجديد، إلى تفاقم أزمات التوريد وسلاسل الإمداد العالمية، من نقص للمواد الخام والسلع الوسيطة والخدمات. وسيضعف ذلك بصورة أساسية من حركة التجارة العالمية ونمو الاقتصاد العالمي، كما حدث خلال عام ٢٠٢٠، ولكن علاوة على ذلك، فإنه سيؤدي أيضاً إلى استمرار الزيادة السريعة في معدل التضخم، بما يهدد بدخول الاقتصاد العالمي إلى مرحلة ركود تضخمي (Stagflation).

ويأتي ذلك الخطر على خلفية استمرار الطلب العالمي

خلفية مخاطر الركود التضخمي وأسبابه المتشابكة المشار إليها بإيجاز. ويكمن الخطر الأكبر في تباطؤ النمو العالمي خلال عام ٢٠٢٢، في كون تعافي النمو الذي شهده العام السابق له، لم يقترن بتعافٍ مماثل في التشغيل، بسبب اعتماده على حزم المساعدة والتحفيز، وليس الأجور، فقد استمر نقص عدد ساعات العمل في عام ٢٠٢١، عنها في عام ٢٠١٩ قبل الأزمة، بما يساوي ١٠٠ مليون وظيفة بدوام كامل<sup>(١)</sup>. وبالتالي، فإن دخول الاقتصاد العالمي في ركود مبكر خلال العام الجديد، سيقصص من فرص تعافي التشغيل إلى مستويات ما قبل الأزمة، وهو ما لن يتم قبل عام ٢٠٢٣ على الأقل وفقاً للتقديرات المعتمدة على السيناريوهات المتفائلة للنمو.<sup>(٧)</sup>

ولذلك، يواجه الاقتصاد العالمي عاماً جديداً بتحديات معقدة. ولإدارة مثل هذه المخاطر المتشابكة بأقل أضرار، لتجنب شبح الركود التضخمي المشار إليه، فإنه من الضروري في المقام الأول، تجنب موجات جديدة من الإغلاق إن أمكن، من خلال تعزيز تغطية اللقاحات المثبت فعاليتها، أو الأدوية الجديدة قيد التجربة. سيؤدي ذلك إلى تخفيف أزمات التوريد وزيادة المعروض، وبالتالي تقليص الضغوط التضخمية على الاقتصاد العالمي، وهو ما سيقصص بدوره من التأثير السلبي المباشر وغير المباشر للتضخم على النمو، عن طريق حاجة البنوك المركزية لرفع أسعار الفائدة، خاصة في الاقتصادات الغنية، بما سيخفف أيضاً من مخاطر الديون السيادية في الاقتصادات منخفضة ومتوسطة الدخل، ويسهم في وضع الاقتصاد العالمي على مسار تعافي أكثر توازناً واستقراراً.

أن تبدأ البنوك المركزية، في الاقتصادات الغنية على وجه الخصوص، في رفع أسعار الفائدة، لإبطاء الطلب، وهو ما يُتَظَنر أن يقدم عليه الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي أكثر من مرة خلال العام الجديد، مع احتمالية بأن يلجأ البنك المركزي الأوروبي لخطوة مماثلة، بعد أن كان أشار إلى عدم نيته رفع أسعار الفائدة قبل عام ٢٠٢٣. وقبل أيام، في خطوة مفاجئة، أقدم البنك المركزي الإنجليزي بالفعل على رفع سعر الفائدة إلى ٢,٥٪ لمواجهة ارتفاع التضخم، وهو ما قد يُنبئ برفعه مجدداً خلال العام الجديد.

ومن شأن خطوات كهذه، أن تُبطئ نمو الاقتصاد العالمي في العام الجديد، ولكن نجاحها في هدفها الأساسي، إبطاء التضخم، سيرتبط بالإشكاليات الأخرى، وفي مقدمتها أزمات التوريد وموجات الإغلاق. ولكن علاوة على ذلك، فإن رفع أسعار الفائدة في الاقتصادات الغنية، من شأنه أيضاً أن يوجه تدفقات الاستثمارات المالية إلى هذه الاقتصادات، عوضاً عن منخفضة ومتوسطة الدخل. وتعتمد الاقتصادات منخفضة ومتوسطة الدخل على هذه التدفقات في الوفاء باحتياجاتها من النقد الأجنبي، لسداد مدفوعات ديونها الخارجية، التي تسارعت بسبب أزمة كوفيد-١٩، وفي تمويل وارداتها من السلع والخدمات. لذا، فإن تراجع هذه التدفقات من شأنه أن يعزز من مخاطر أزمات الديون في هذه الاقتصادات خلال العام الجديد، إن لم يتم معالجة هذا الوضع من قبل الأطراف الدائنة.

## خاتمة

خلال الأشهر الأخيرة من العام ٢٠٢١، تراجع التفاؤل بامتداد تعافي الاقتصاد العالمي إلى العام الجديد، على



## الهواش:

- 1- Pigato, M. (2021), "Green or Brown: The Covid-19 Crisis and The Road to Recovery", World Bank Blogs. <https://blogs.worldbank.org/developmenttalk/green-or-brown-covid-19-crisis-and-road-recovery>
- 2- International Monetary Fund (2021), "World Economic Outlook Database, October 2021". <https://www.imf.org/en/Publications/WEO/weo-database/2021/October>
- 3- Ibid.
- 4- International Monetary Fund (2021), "World Economic Outlook: Recovery During A Pandemic – Health Concerns, Supply Disruptions, and Price Pressures".
- 5- International Monetary Fund (2021), "World Economic Outlook Database, October 2021".
- 6- International Labour Organization (2021), "World Employment and Social Outlook: Trends 2021", ILO Flagship Report, International Labour Office, Geneva.
- 7- Ibid.



مركز علمي مستقل يعمل في إطار مؤسسة الأهرام، يسعى من خلال نشاطه إلى نشر الوعي العلمي بالقضايا الاستراتيجية العالمية والإقليمية والمحلية، بهدف تنوير الرأي العام المصري والعربي بتلك القضايا، وأيضاً بهدف ترشيد الحوار السياسي العام وعملية صنع القرار في مصر والعالم العربي .

### للحصول على إصدارات المركز

الإدارة العامة للتوزيع: مؤسسة الأهرام، شارع الجلاء، القاهرة - جمهورية مصر العربية

Tel: +202- 27703331 / +202- 27703930 / +202- 27703898 / +202- 27705127

Email: subsc@ahram.org.eg

ولمعرفة نقاط التوزيع، اضغط على التالي:

<https://ahramstore.ahram.org.eg/CallMe.aspx>

وللشراء والاشتراك الإلكتروني اضغط على الرابط التالي:

<https://ahramstore.ahram.org.eg/Index.aspx>

أو الاتصال بالمركز مباشرة - مؤسسة الأهرام، شارع الجلاء، القاهرة - جمهورية مصر العربية

Tel: +202- 27705129 / +202- 27705552 - Mobile: +20- 114099443

Email: acpss@ahram.org.eg